



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
جامعة المجاهد عبد الحفيظ بوصوف ميلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية



الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الشعبة: علوم تجارية

التخصص: مالية وتجارة دولية

مشروع تخرج مكمل لنيل شهادة الماستر بعنوان:

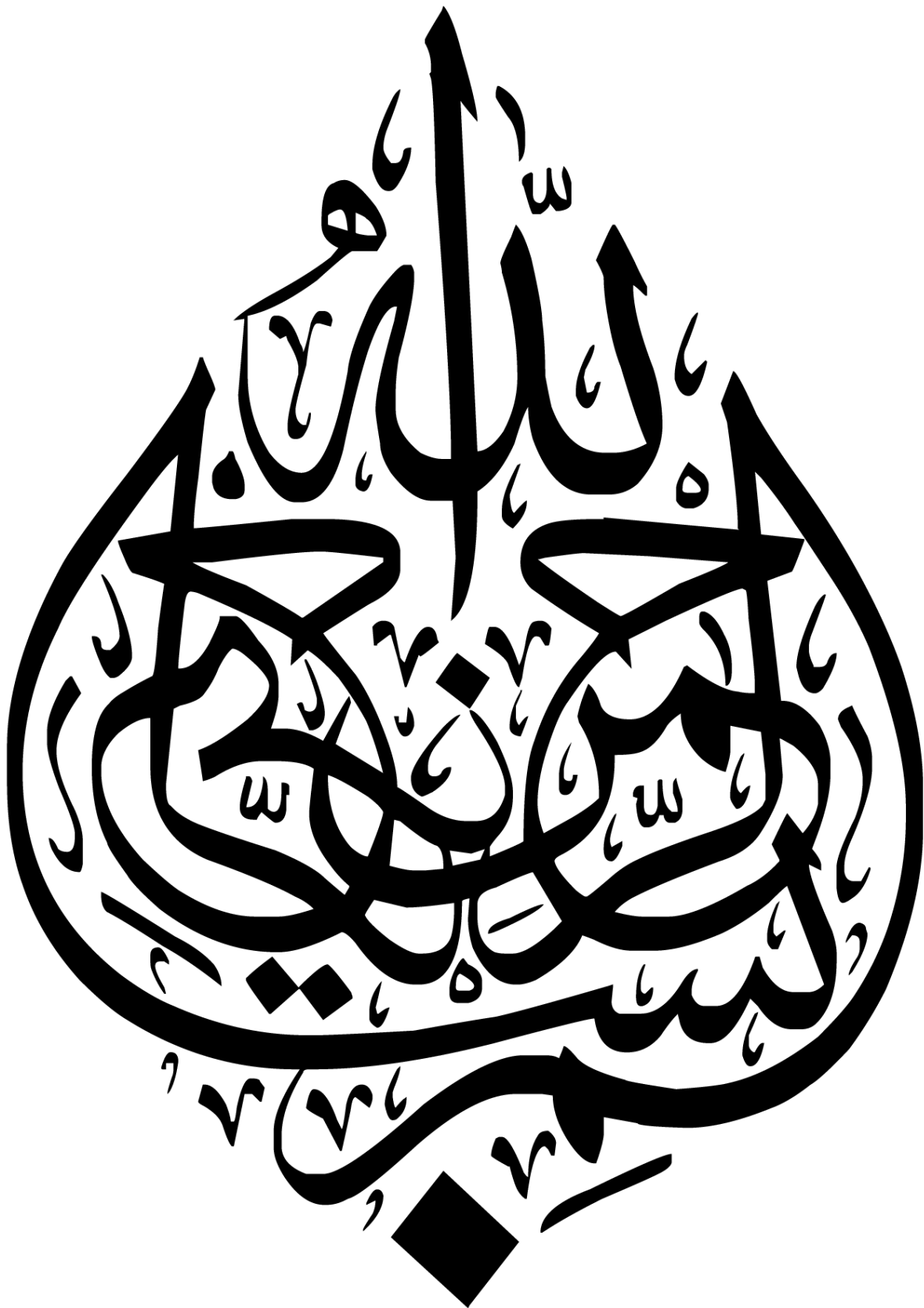
استخدام التكنولوجيا المالية في تعزيز الاندماج في التجارة الدولية :
دراسة تجارب دولية

المشرف	اعداد الطالب	
مجدوب علاء الدين	مرزوقي علاء الدين	01
	بن لوصيف اسامة	02

لجنة المناقشة

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ(ة)
رئيسا	جامعة عبد الحفيظ بوصوف ميلة	قمبور محمد الامين
مشرفا ومقررا	جامعة عبد الحفيظ بوصوف ميلة	مجدوب علاء الدين
ممتحنا	جامعة عبد الحفيظ بوصوف ميلة	مشري فريد

السنة الجامعية 2025 / 2026



الاهداء

إلى التي صلت ليلها بنهارها لتراني في هذا المقام، إلى نبع الصبر ودعائي
المستجاب.. أُمي الغالية

إلى من شقّ الطريق لأمشي فيه بكل ثقة، إلى من علمني أن لا شيء مستحيل
بالإرادة.. أبي العزيز، أهدي إليك هذا النجاح يا سندي

إلى الذين تقاسمت معهم سقف البيت، وتفاصيل التعب، وضحكات الفرح.. إخوتي
وأخواتي، شكراً لأنكم كنتم دائماً "الكتف" الذي لا يميل

إلى رفقاء الدرب الذين لم تكن رحلة الماستر لتكتمل لولا وجودهم، إلى الذين
سهرنا معهم وقت المناقشة.. أنتم لم تكونوا زملاء دراسة فحسب، بل كنتم عائلة
ثانية.

إلى كل من آمن بي حين شككت في نفسي، إلى كل من دفعني خطوة للأمام..
أهديكم ثمرة تعبتي، أمل أن أكون قد شرفتكم

شكر و عرفان

الحمد لله الذي وفقني بفضلہ وكرمه لإتمام هذا العمل، والصلاة والسلام على
أشرف المرسلين.

أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى استاذي الفاضل "مجدوب علاء
الدين"، الذي أشرف على هذه المذكرة؛ شكرًا لك يا أستاذي على توجيهاتك
القيمة، وصدرك الرحب، وعلى الدعم الذي قدمته لي طوال فترة إنجاز هذه
المذكرة ، فقد كنت نعم الموجه والمعين.

كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى كافة اسرة جامعة عبد الحفيظ بو
الصوف ميلا

وفي الأخير، أتوجه بالشكر إلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية،
وإلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد في إخراج هذا العمل إلى النور

الملخص :

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد دور وتأثير التكنولوجيا المالية (FinTech) وتعزيز التكامل الدولي، ومحاولة استخلاص بعض النتائج التي قد تكون مفيدة للاستفادة منها، لا سيما في الجزائر. وقد اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، كونه يُعد أحد أبرز النماذج للدراسات العلمية. وخلصنا من خلال الدراسة إلى أن التكنولوجيا المالية قد أصبحت ركيزة أساسية لتحقيق التكامل الاقتصادي والتجاري الدولي، وأن الدول التي تتجح في تطوير بيئة رقمية متكاملة ستكون أكثر قدرة على المنافسة في الاقتصاد الرقمي العالمي.

الكلمات المفتاحية: التكنولوجيا المالية، التكامل، التجارة الدولية، كينيا، الصين، الإمارات العربية المتحدة.

Abstract

The aim of the study was to identify the role and impact of financial technology and promote international integration, and to try to draw some conclusions that may be useful in benefiting from the study, especially in Algeria. We relied on the descriptive analytical method, as it is considered one of the most prominent models for scientific study. Through the study, we concluded that financial technology has become a fundamental pillar for achieving international economic and trade integration, and that countries that succeed in developing an integrated digital environment will be more able to compete in the global digital economy.

Key words: FinTech, integration, international trade, Kenya, China, United Arab Emirates



الفهارس

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
II	الاهداء
III	الشكر
IV	الملخص
VI	فهرس المحتويات
IX	فهرس الاشكال
أ-/-د	مقدمة
25-01	الفصل الاول : الاطار النظري لاستخدام التكنولوجيا المالية في تعزيز التجارة الدولية
02	تمهيد
03	المبحث الاول : مدخل مفاهيمي للتكنولوجيا المالية
03	المطلب الاول : نشأة و تعريف التكنولوجيا المالية
04	المطلب الثاني : شركات التكنولوجيا المالية
06	المطلب الثالث: اهمية التكنولوجيا المالية
07	المبحث الثاني : عوميات حول الاندماج في التجارة الدولية
07	المطلب الاول : تعاريف حول التجارة الدولية والاندماج الدولي
08	المطلب الثاني : استراتيجيات الاندماج في التجارة الدولية
10	المطلب الثالث : تعزيز الاندماج في التجارة الدولية عبر استخدام التكنولوجيا المالية
12	المبحث الثالث: الدراسات السابقة
12	المطلب الاول : الدراسات السابقة العربية
16	المطلب الثاني : الدراسات السابقة بالانجليزية
21	المطلب الثالث: مايميز الدراسة عن الدراسات السابقة
25	خلاصة الفصل
54-26	الفصل الثاني : دراسة تجارب دولية في مجال استخدام التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الاندماج في التجارة الدولية
27	تمهيد
28	المبحث الاول : تجربة كينيا في استخدام تكنولوجيا المالية لتعزيز الاندماج في

فهرس المحتويات

	التجارة الدولية
28	المطلب الاول : واقع استخدام تكنولوجيا المالية بكينيا
33	المطلب الثاني : عوامل تطور استخدام التكنولوجيا المالية بكينيا
35	المطلب الثالث : دور التكنولوجيا المالية في اندماج كينيا بالتجارة الدولية
36	المبحث الثاني : تجربة الامارات العربية في استخدام التكنولوجيا المالية لتعزيز الاندماج في التجارة الدولية
36	المطلب الاول : سوق التكنولوجيا المالية في الامارات العربية
41	المطلب الثاني : مبادرات واستراتيجيات التكنولوجيا المالية في الامارات العربية
42	المطلب الثالث : تعزيز الاندماج المالي في الامارات العربية من خلال التكنولوجيا المالية
44	المبحث الثالث : تجربة الصين في استخدام التكنولوجيا المالية لتعزيز الاندماج في التجارة الدولية
44	المطلب الاول : حجم سوق التكنولوجيا المالية في الصين
49	المطلب الثاني : تاثير الصين على التكنولوجيا المالية
51	المطلب الثالث : تعزيز الاندماج في التجارة الدولية بالصين من خلال التكنولوجيا المالية
53	خلاصة الفصل
54	خاتمة
57	قائمة المراجع

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	حصص الشركات الناشطة في سوق المال عبر الهاتف النقال في كينيا خلال الفترة 2022-2025	29
02	المؤشرات الرئيسية للشركات التكنولوجية المالية في الصين خلال سنة 2026	45

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
05	قطاعات التكنولوجيا المالية	1-1
09	مراحل التكامل الاقتصادي	2-1
29	حصص الشركات الناشطة في سوق المال عبر الهاتف النقال في كينيا خلال الفترة 2025-2022	1-2
30	تطور اشتراكات الهاتف النقال في كينيا خلال الفترة 1975 - 2024	2-2
33	عدد الشركات الناشطة في مجال التكنولوجيا المالية في افريقيا خلال الفترة 2023-2017	3-2
37	الاستثمارات العالمية في مجال التكنولوجيا المالية	4-2
38	التوزيع الجغرافي للشركات الناشئة العربي في مجال التكنولوجيا المالية	5-2
44	استعراض حجم سوق التكنولوجيا المالية في الصين	6-2
46	سوق الهاتف النقال في الصين خلال الفترة 2023-2019	7-2
50	منتجات التكنولوجيا المالية الصينية	8-2

مقدمة

مقدمة

تعتبر التجارة الدولية من بين أهم الوسائل التي تساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ودفع عجلة التنمية، لذلك لطالما كان السعي إلى تحريرها وتطويرها من المجهودات الكبيرة التي تعمل مختلف الدول عليها، ومع التطورات المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي، برزت التكنولوجيا المالية كأحد أهم الابتكارات التي أحدثت تحولاً كبيراً في طبيعة الخدمات المالية وآليات تنفيذ المعاملات التجارية، فهي تساهم مساهمة كبيرة في تحقيق الاستقرار المالي، كما أنها تلعب دوراً جوهرياً في صياغة مستقبل المعاملات والخدمات المالية. كما تساهمت التكنولوجيا المالية في تطوير العديد من الأدوات والأنظمة الرقمية التي تسهل عمليات الدفع والتحويلات المالية عبر الحدود، وتقلل من التكاليف والوقت المرتبطين بالمعاملات التجارية الدولية. كما أتاحت هذه التقنيات فرصاً أكبر لاندماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التجارة الدولية من خلال توفير حلول مالية مبتكرة، مثل أنظمة الدفع الإلكتروني، ومنصات التمويل الرقمي، مما يعزز الشمول المالي ويحسن كفاءة العمليات التجارية العالمية.

كما تعمل التكنولوجيا المالية في توفير حلول مبتكرة وفعالة لمختلف التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه مختلف دول العالم، ولتحسين الوظائف التي تقوم بها التكنولوجيا المالية يجب تحسين البنية التحتية المالية وتعزيز الشفافية وتقديم منتجات وخدمات مبتكرة، مما يمكن التكنولوجيا المالية في إعطاء مكانة راقية للدول في السوق العالمية وزيادة فرصها في التبادل التجاري.

الإشكالية :

من خلال ما سبق ذكره تتجلى معالم الإشكالية الرئيسية ، والتي يمكن صياغتها على النحو التالي :

ـ ما هو دور استخدام التكنولوجيا المالية في تعزيز الاندماج في التجارة الدولية دراسة حالة تجارب دولية؟

ومن خلال الإشكالية الرئيسية نطرح التساؤلات الفرعية التالية :

- ما أثر استخدام التكنولوجيا في زيادة حجم التبادل التجاري؟
- ما أثر استخدام التكنولوجيا في زيادة حرية حركة رؤوس الأموال؟
- ما أثر استخدام التكنولوجيا في الحوكمة الرقمية الذكية للاتفاقيات الإقليمية والدولية؟

الفرضيات :

لتبسيط الدراسة ومعالجة الإشكالية تم تبني الفرضيات التالية :

ـ التكنولوجيا المالية هي توظيف التقنيات التكنولوجية الحديثة في تقديم وتطوير الخدمات المالية والمصرفية بشكل أكثر كفاءة وسرعة وبتكلفة أقل مقارنة بالطرق التقليدية.

ـ هناك العديد من استراتيجيات الاندماج بالتجارة الدولية منها الانضمام إلى الاتفاقيات والتكتلات الاقتصادية الدولية ، تنوع الصادرات .

ـ تستخدم التكنولوجيا المالية بشكل كبير جدا في كل من كينيا والإمارات العربية المتحدة والصين .

مقدمة

-يساهم الدعم الحكومي والتشريعات المرنة في تعزيز نمو شركات التكنولوجيا المالية في كل من الصين ، الامارات العربية ، كينيا.

أهمية الدراسة :

على ضوء ما سبق، وبغية الإجابة على الإشكالية والتأكد من صحة الفرضيات المطروحة تتجلى لنا أهمية الموضوع في النقاط التالية:

-توضيح العلاقة بين استخدام التكنولوجيا المالية وعملية الاندماج في التجارة الدولية .

_ البحث عن دور استخدام التكنولوجيا المالية في تعزيز الاندماج في التجارة الدولية .

-الأهمية البالغة التي يكتسبها الموضوع تبعاً لأهمية التكنولوجيا المالية كمصدر أساسي من مصادر التجارة العالمية.

_ دراسات تجارب دولية في عملية استخدام التكنولوجيا المالية و محاولات الاستفادة منها و استخلاص العبر و الفوائد و العمل على اسقاطها في الجزائر .

-توضيح دور التكنولوجيا المالية في تسريع عمليات الدفع والتحويلات المالية عبر الحدود، وتقليل التكاليف والوقت المرتبط بالمعاملات التجارية، مما يعزز كفاءة التجارة الدولية ويساعد الشركات على توسيع نشاطها في الأسواق العالمية.

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة الى :

_ دراسة دور استخدام التكنولوجيا المالية في تعزيز الاندماج في التجارة الدولية .

_ توضيح مختلف استراتيجيات المستعملة في عملية الاندماج في التجارة الدولية

_ استعراض بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال استخدام التكنولوجيا المالية في دعم التجارة الدولية، بهدف الاستفادة من هذه التجارب وتحديد أفضل الممارسات.

- جمع دراسات سابقة اجنبية و عربية و تمحيصها من اجل اثراء الدراسة .

-تحديد الصعوبات التي تواجه استخدام التكنولوجيا المالية .

أسباب اختيار الموضوع :

من بين الأسباب نذكر :

_ بحكم التخصص فموضوع استخدام التكنولوجيا المالية فالموضوع من بين اهتماماتنا في تخصص مالية وتجارة دولية .

_ موضوع البحث ذو أهمية كبيرة لدول النامية وهذا بسبب الفوائد التي يقدمها استخدام التكنولوجيا المالية .

_ تميز الموضوع بالحدثة والديناميكية، الرغبة في الالمام بالموضوع و أهم تطوراته على الصعيد المحلي والدولي.

مقدمة

منهج الدراسة :

إعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي في دراستنا لموضوع البحث حيث اعتمدنا على المنهج الوصفي من خلال الإستعانة بمجموعة من الكتب ، المقالات والدراسات السابقة ذات علاقة بالموضوع، واعتمدنا على المنهج التحليلي المقارن في الجانب التطبيقي لتقييم دور استخدام التكنولوجيا المالية في تعزيز الاندماج في التجارة الدولية ، من خلال عرض دراسات سابقة اجنبية وعربية .

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي :

الحدود الموضوعية : قمنا بدراسة موضوع استخدام التكنولوجيا المالية في تعزيز الاندماج في التجارة الدولية الحدود المكانية: قمنا بتطبيق موضوع الدراسة من خلال الاعتماد على دراسات سابقة عربية واجنبية . الحدود الزمنية : قمنا بإجراء هذه الدراسة خلال الفترة الممتدة من فيفري الى افريل 2026

صعوبات الدراسة:

من بين الصعوبات التي واجهتها في هذه الدراسة :

حدثة الموضوع التكنولوجيا المالية (مثل والعملات الرقمية للبنوك) لا تزال مواضيع قيد التشكيل، مما يؤدي إلى ندرة المراجع العربية الأكاديمية المتخصصة التي تربطها مباشرة بـ الاندماج في التجارة الدولية. التغير المتسارع سرعة التطور في تقنيات الفنتك تجعل المعلومات المجمع في بداية البحث عرضة للتقادم بنهايته، مما يتطلب متابعة مستمرة لأحدث التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية . في بعض الدول النامية (ومنها الجزائر أحيانا)، قد يجد الباحث صعوبة في إيجاد مؤسسات طبقت فعليا التكنولوجيا المالية في تعزيز صادراتها، مما يجعل الدراسة تميل للجانب النظري أكثر من التطبيقي. نقص البيانات الكمية :غالبا ما تكون الشركات التي تستخدم تقنيات الفنتك في التجارة الدولية مثل الشركات الناشئة متحفظة بشأن بياناتها المالية أو حجم معاملاتها لأسباب تنافسية.

هيكل الدراسة :

لإحاطة الموضوع من كل جوانبه المختلفة قمت بتقسيم الدراسة التي بين أيدينا إلى فصلين الأول نظري يضم ثلاث مباحث المبحث الاول خصص مدخل مفاهيمي للتكنولوجيا المالية ، المبحث الثاني قدمنا عموميات حول الاندماج في التجارة الدولية ، المبحث الثالث تمت فيه القيام بجمع الدراسات السابقة التي تخدم الموضوع، بينما الفصل التطبيقي تم تقسيمه الى ثلاث مباحث كالتالي المبحث الأول تجربة كينيا في استخدام تكنولوجيا المالية لتعزيز الاندماج في التجارة الدولية ، المبحث الثاني تجربة الامارات العربية في استخدام تكنولوجيا المالية لتعزيز الاندماج في التجارة الدولية ، المبحث الثالث تجربة الصين في استخدام تكنولوجيا المالية لتعزيز الاندماج في التجارة الدولية .

الفصل الاول : الإطار النظري لاستخدام التكنولوجيا المالية في تعزيز التجارة الدولية

تمهيد

يعد التطور التكنولوجي المتسارع من أبرز السمات التي ميزت الاقتصاد العالمي في العقود الأخيرة، حيث أدى إلى ظهور العديد من الابتكارات الرقمية التي أثرت بشكل كبير في مختلف الأنشطة الاقتصادية والمالية، ومن بين هذه الابتكارات برز مفهوم التكنولوجيا المالية كأحد أهم التحولات الحديثة في قطاع التجارة الدولية، تساعد التكنولوجيا المالية في تقليل التعقيدات التي تواجه التجارة الدولية، مثل بطء الإجراءات البنكية التقليدية حيث توفر حلولاً مبتكرة تتيح تنفيذ المعاملات بسرعة وشفافية أكبر.

سوف نقوم في هذا الفصل بالتعمق في دراسة الموضوع من خلال ثلاث مباحث كالاتي :

المبحث الاول : مدخل مفاهيمي للتكنولوجيا المالية

المبحث الثاني. عموميات حول الاندماج في التجارة الدولية

المبحث الثالث : الدراسات السابقة

المبحث الاول : مدخل مفاهيمي للتكنولوجيا المالية

أصبحت التكنولوجيا المالية المبتكرة أحد أهم الصناعات الواعدة على مستوى العالم، وذلك لقدرتها على استخدام الآليات والتقنيات التكنولوجية الحديثة والاستفادة منها في توسيع نطاق تقديم الخدمات والمنتجات المالية .

المطلب الأول : نشأة وتعريف التكنولوجيا المالية

لقد مرت التكنولوجيا المالية على مدار قرون وبشكل تدريجي، بعملية متواصلة من الابتكارات لكن التطور التكنولوجي السريع الذي عرفته السنين الأخيرة من القرن الواحد والعشرون وانتشار الرقمنة أدى إلى تسهيل اعتماد نماذج عمل جديدة وانتشار شركات غير مالية لتقدي خدمات مصرفية للعملاء مثل مدفوعات التجزئة والجملة وتقدي الائتمان وتعبئة رؤوس الأموال المساهمة وإدارة الثروات والتأمين .

يمكن تلخيص عملية تطور التكنولوجيا المالية عب ثلاثة حقب :

✓الحقبة الأولى 1866-1967: تطورت في هذه الحقبة الصناعة المالية بشكل تدريجي حيث توضع كابل عابر للمحيط الأطلسي واختراع الصراف الآل.

✓الحقبة الثانية 1967-2008: في هذه الحقبة نمت خدمات القطاع المصرفي في البلدان المتقدمة بشكل مذهل حيث شهدت بداية تقدي المدفوعات الإلكترونية وأنظمة المقاصة والصراف الآل وتوفير الخدمات المالية عب الإنترنت وتوجت هذه الحقبة بالأزمة المالية 2008. سنة

✓الحقبة الثالثة 2008 إلى يومنا هذا: البداية الحقيقية للواقع العملي للتكنولوجيا المالية حيث برزت شركات ناشئة جديدة بدأت في

تقدي خدمات مالية مباشرة للمؤسسات وعامة الناس (سعيد نيس، 2022، صفحة 229).

تعرف التكنولوجيا المالية حسب معهد البحوث الرقمية بأنها عبارة عن الإختراعات والإبتكارات التكنولوجية الحديثة في مجال قطاع المالية، وتشمل هذه الإختراعات مجموعة البرامج الرقمية التي تستخدم في العمليات المالية للبنوك والتي من ضمنها المعاملات مع الزبائن والخدمات المالية مثل تحويل الأموال وتبديل العملات وحسابات نسب الفائدة والأرباح ومعرفة الأرباح المتوقعة للإستثمارات و غير ذلك من العمليات المصرفية (حمدي زينب و اوقاسم زهراء، 2019، الصفحات 401-402).

يمكن تعريف التكنولوجيا المالية على أنها جملة الابتكارات المالية التي يمكنها استحداث نماذج عمل أو تطبيقات أو عمليات أو منتجات جديدة لها أثر مادي وملموس على الأسواق والمؤسسات المالية، وعلى تقديم الخدمات المالية (فيلاي طارق و قادري علاء الدين، 2022، صفحة 354).

إن مصطلح التكنولوجيا المالية يتكون من مصطلحين، الأول هو مصطلح التكنولوجيا، والمصطلح الثاني التمويل، فهو يعني الشركات الناشئة المبتكرة، التي تستعمل التكنولوجيا من أجل إعادة النظر في الخدمات المالية والمصرفية، حيث أنه في أعقاب الأزمة المالية لسنة 2008 غادر عدد كبير من المصرفيين والتجار

المراكز المالية في العالم، وشرعوا في مغامرات ريادة الأعمال الاستثمار في رأس المال المغامر أو الجريء، من أجل إعادة النظر في نموذج التمويل من خلال الابتكار المالي (سعيدة حرفوش، 2009، صفحة 730). كما عرفت لجنة بازل التكنولوجيا المالية بأنها: أي تكنولوجيا أو ابتكار مالي ينتج عنه نموذج أعمال أو عمليات أو منتج جديد له تأثير على الأسواق والمؤسسات المالية (محمد زياد النجدوي و اخرون، 2024، صفحة 13).

وعرفها معهد البحوث الرقمية في العاصمة البولندية دبلن بأنها عبارة عن الاختراعات والابتكارات التكنولوجية الحديثة في مجال قطاع المالية، وتشمل هذه الاختراعات مجموعة البرامج الرقمية التي تستخدم في العمليات المالية للبنوك والتي من ضمنها: المعاملات مع الزبائن والخدمات المالية مثل تحويل الأموال وتبديل العملات وحساب نسب الفائدة والأرباح، ومعرفة الأرباح المتوقعة للاستثمارات وغير ذلك من العمليات المصرفية (حرفوش سعيدة، 2019، صفحة 727).

في الأخير يمكن القول ان بشكل أدق، هي استخدام البرمجيات والخوارزميات والتقنيات المتطورة لتقديم خدمات مالية أسرع، وأرخص، وأكثر كفاءة من الطرق المصرفية التقليدية.

المطلب الثاني : شركات التكنولوجيا المالية

1-تعريف شركات التكنولوجيا المالية وأنواع

تعرف بأنها شركات حديثة النشأة تهدف إلى التوسع عن طريق إنشاء أسواق جديدة أو الاستحواذ على حصة كبيرة في الأسواق القائمة، كما تقوم بتقديم عروض ذات قيمة لتحسين الخدمات المالية التقليدية أو ابتكار الخدمات الالكترونية سواء للأفراد أو الشركات بالتعاون مع مقدمي الخدمات المالية التقليديين وهم البنوك (مخبر ومضة للأبحاث، 2021، صفحة 07).

شركات التكنولوجيا المالية هي عبارة عن شركات تستفيد من التكنولوجيا الحديثة لإنشاء خدمات مالية جديدة، و أفضل لكل من المستهلكين والشركات و توسيع نطاق الصناعة المالية و إحداث تحولات ثورية تتعلق بتشغيل هذا القطاع، كما أنها تتنافس بشكل مباشر مع المؤسسات المصرفية و المالية التقليدية. (خليفة أمينة، 2022-2023، صفحة 23)

أنواع شركات التكنولوجيا المالية

_ شركات التكنولوجيا المالية بحسب علاقتها: يمكن تقسيم شركات التقنيات المالية الى تنافسية وتعاونية، تعد شركات التكنولوجيا المالية التنافسية، منافسا مباشرة لمؤسسات الخدمات المالية الحالية كالبنوك، و كشركات التأمين وشركات الاستثمار، بينما تقديم التكنولوجيا المالية التعاونية حلول لتعزيز وتحسين وصنع الفاعلين الحاليين في القطاع المالي، فهي لا تتنافس المالية، بل تساعد في تحسين وتطوير و تعزيز طرق و أساليب تقديمها للخدمات المالية، بعض شركات التكنولوجيا المالية يمكن أن تتدرج في كلتا الفئتين بينما تركز شركات أخرى على المجالات المتخصصة (محوز يوسف و محوز بسير، 2021-2022، صفحة 50).

الفصل الأول : الاطار النظري لاستخدام التكنولوجيا المالية في تعزيز التجارة الدولية

شركات التكنولوجيا المالية بحسب طبيعة مقدم الخدمات المالية: كما يمكن تقسيم شركات التكنولوجيا المالية بحسب طبيعته مقدم الخدمة الى أربعة أقسام:

- المؤسسات المالية الكبرى: وهي المؤسسات المالية التقليدية الراسخة ولها باع طويل في المجال المالي وكان لها الفضل فيما وصل الى القطاع المالية من تطوير على التاريخ من خلال ما تنفعه على الابتكار و البحث والتطوير، وحيث أنها بحاجة دوما الى البحث على أفضل الطرق لمشاريع أعمالها وتحسين أنظمتها وتقديم تجربة أفضل للعملاء، فإنها استثمرت في التقنيات المالية بشكل كبير وقد قدمت خدمات متميزة.

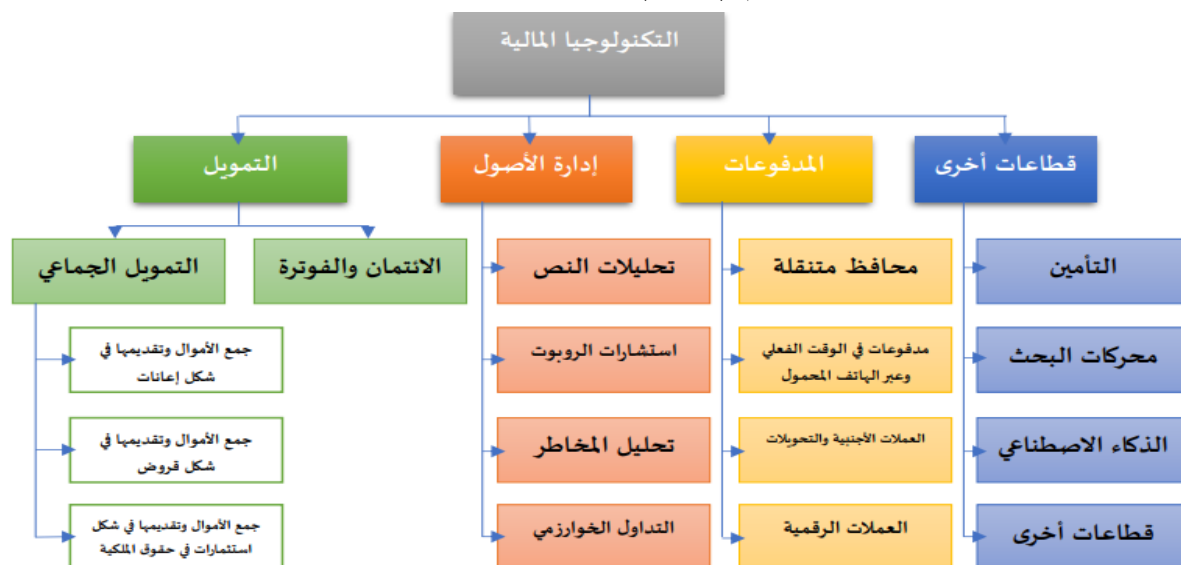
-الشركات (المشاريع الناشئة): هي مشروعات ابتكاريه غالبا ما تكون في شكل شركة رأس مال مغامر، حيث معروف عنها ن لديها إمكانية نمو ونجاح هائلة، وفي مقابل ذلك عرضت لدرجات مخاطر مالية، فهي إما أن تحقق نجاحا باهرا أو فشلا ذريعا. قد تنجح المشروعات الناشئة، وتنقل للمرحلة التالية بأن تصبح مشروع قويا، وهو مصطلح يطلق على المشروعات الناشئة التي تجاوز رأس مالها 1مليار دولار، وتعتبر الشركات الناشئة مصدرها للإلهام، بل هي الدافع و المطور الأقوى للتكنولوجيا المالية بين الإشكال الأخرى، لشركات التكنولوجيا المالية.

شركات التكنولوجيا العملاقة: على الرغم من أن أصل عمل الشركات التكنولوجيا المالية القطاع المالي إلا أنها دخلت بقوة للاستثمار في المجال المالي، فصارت لدى الكثير من الشركات منصات رفع وتحويل خاصة بها، بل أصبحت تنافس على المؤسسات الكبرى

شركات التكنولوجيا المالية بحسب نوع الخدمة المالية: يأخذ هذا التقسيم لشركات التكنولوجيا المالية نفس تقسيم التكنولوجيا المالية، فنجد شركات متخصصة في المدفوعات، وشركات خاصة بالعملات المشفرة وأخرى خاصة بالعقود الذكية وشركات متخصصة في الذكاء الاصطناعي وشركات تكنولوجيا التأمين وغيرها (شعيب مقلاتي و بوبغل الزواوي، 2020-2021، صفحة 11) .

2- قطاعات التكنولوجيا المالية

الشكل رقم (1-1) قطاعات التكنولوجيا المالية



المصدر : (قطاعات التكنولوجيا المالية ، 2026)

من خلال الشكل نلاحظ ان قطاعات التكنولوجيا المالية تضم :

- 1-قطاع التمويل ينقسم هذا القطاع إلى شقين أساسيين لتوفير السيولة والدعم المالي
- 2-قطاع إدارة الأصول : يركز على توظيف التكنولوجيا في تحليل الأسواق واستثمار الأموال عبر أربعة أدوات

3-قطاع المدفوعات : يشمل التطبيقات اليومية الأكثر انتشاراً لتسهيل نقل الأموال وتداولها

4-قطاعات أخرى : يضم الخدمات المكاملة والداعمة للمنظومة المالية الرقمية

قسمت (دورفلينتر) الشركات في صناعة التكنولوجيا المالية إلى أربع قطاعات رئيسية وفقاً لنماذج أعمالها المميزة. ويمكن التمييز بين التكنولوجيات المالية، على أساس مشاركتها في التمويل وإدارة الأصول والمدفوعات، فضلاً عن غيرها من التكنولوجيات المالية، وهي مجموعة فضفاضة من الشركات التي تؤدي وظائف أخرى، وذلك بالقياس إلى المجالات التقليدية التي تضيف إليها القيمة في المصرف العالمي.

المطلب الثالث : أهمية التكنولوجيا المالية

أولاً بالنسبة للأفراد المستهلكين

- 1-تقديم حلول وبدائل تقوم بتقديم حلول تناسب مستهلكين كما تطور كافة الأدوات المالية التي تسيطر عليها البنوك مثل عملية التحويل المالي .
- 2-بالعالمية والانتشار تتوافر خدمات التكنولوجيا مالية على مستوى العالم عبر الانترنت باستخدام وسائل التواصل المالي من أي مكان وفي أي وقت .

3-تعتبر الحلول التي تقدمها تكنولوجيا المالية منخفضة التكلفة مقارنة بالخدمات المالية التقليدية للبنوك. كما أنها أصبحت تشكل ضغطاً على هذه الأثير لحد الرسوم و مواكبة التطور .

ثانياً :بالنسبة للشركات الناشئة تشكل التكنولوجيا مالية جمع رأس المال وطرحه بأشكال جديدة من التمويل مثل الاعتراض مباشر والتمويل الجماعي مقابل الأسهم.

تعزيز القدرة التنافسية تساهم التكنولوجيا في تحقيق الميزة النسبية للشركات الناشئة أكثر تقدماً من الناحية التكنولوجية زادت قدرتها على منافسة على مستويين الإقليمي والعالمي.

تطبق أحدث الشركة الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية تقنيات جديدة في القطاع المالي .ولكن يمكن تطبيق هذه التقنيات في قطاعات أخرى وفي مقابل تقدم التكنولوجيا المالية نجاحاً لهذه المشاكل من طريق الحد في التأثير في المدفوعات وتوفير سبل أسرع وأقل تكلفة نعلى سبيل مثال توفر بوابة الدفع الالكتروني peeyfortبيفورت خدمة مدفوعات مخصصة لشركات الناشئة تسعى Start وتسرع هذه الخدمة المدفوعات المنة والسريعة، تتغير وجهة الأموال (التكوين)، يتميز مجال التكنولوجيا مالية بدعماً للإبداع من خلال نشر أفكار وتقنيات جديدة بما يشجع الرؤى الجديدة ويفتح مجال أمام زيادة الأعمال (عبد الكريم احمد قندور، 2019، صفحة 25).

المبحث الثاني. عموميات حول الاندماج في التجارة الدولية

لم يعد مفهوم التجارة الدولية في العصر الراهن مقتصرًا على مجرد تبادل السلع والخدمات عبر الحدود، بل تطور ليصبح عملية اندماج بنيوية شاملة تهدف إلى تذليل العقبات أمام تدفقات رؤوس الأموال، التكنولوجيا، والأيدي العاملة. إن الاندماج في التجارة الدولية يمثل الدرجة المتقدمة من الانفتاح الاقتصادي .

المطلب الاول : تعاريف حول التجارة الدولية والاندماج الدولي

يختلف مفهوم التجارة الدولية International Commerce عن التجارة الداخلية، في أن الأولى تقوم بين أطراف دولية تفصل بينها حدود سياسية، وموانع تداول، وأنظمة، وقوانين، وآليات، ليست قائمة بين أطراف التداول في السوق التجارية الوطنية.

ظهرت التجارة الدولية منذ العصور الأولى، وكانت الثورة الصناعية التي حدثت في بريطانيا في منتصف القرن الثامن عشر بمثابة الانطلاقة الأساسية لها، حيث زادت الحاجة للمواد الأولية وازداد التصنيع بواسطة المكننة وازداد الانتاج وظهرت الحاجة لأسواق تصريف المنتجات وهنا بدأ استعمار الدول من أجل فتح أسواق جديدة للحصول على المواد الأولية ومن أجل تصريف فوائض الانتاج (سمير الوادي و اخرون، 2025، صفحة 11).

فالمنظور التاريخي يعرف التجارة الدولية بانها حصيلة توسع عمليات التبادل الاقتصادي في المجتمع البشري، التي نتجت عن اتساع رقعة سوق التبادل الاقتصادي الجغرافية. بحيث لم تعد السوق مغلقة أو قائمة على منطقة جغرافية واحدة، تضم مجتمعا وتكونا سياسيا واحدا. بل اتسعت لتتم المبادلات السلعية والخدمات فيها بين أقاليم ذات مقومات اجتماعية وسياسية مختلفة. وعلى ذلك فإن للتجارة الدولية طبيعة خاصة بها، تختلف عن طبيعة التجارة الداخلية في الدولة الواحدة (نوال عبد الكريم الاشهب، 2015، صفحة 05).

المفهوم العام للتجارة الدولية هو أن المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع والأفراد، ورؤوس الأموال، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة، أو بين حكومات أو منظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة (بن احمد الحاج، 2017، صفحة 11).

اما الاندماج الدولي

يرى ليون ليندبرغ ان الاندماج هو العملية التي تجد الدول نفسها راغبة او عاجزة عن ادارة شؤونها الخارجية او شؤونها الرئيسية باستقلالية عن بعضها البعض وتسعى بدلا من ذلك لاتخاذ قرارات مشتركة في هذه الشؤون او تفوض امرها فيه لمؤسسة جديدة " فهو بذلك عملية ممتدة في الزمن (نظريات التكامل والاندماج الدولي، 2026).

الاندماج الدولي عملية تتم بين طرفين ممثلين في الشركة، أو الشركات المندمجة والشركة الدامجة بحيث تزول الشخصية الاعتبارية للشركة المندمجة وتنتقل أصولها وخصومها للشركة الدامجة أو تمتزج بمقتضاه شركتان أو أكثر، فتزول الشخصية الاعتبارية لكليهما وتنتقل أصولها وخصومها إلى الشركة الجديدة.

قد يترتب على الاندماج اختفاء الشركات المندمجة وإظهار الشركة الدامجة للوجود - انتقال الذمة المالية للشركة أو للشركات المندمجة إلى الشركة الجديدة أو الدامجة، وهذا قد يؤدي بطبيعة الحال لخلافة الشركة الدامجة للمندمجة في الحقوق والتحمل بالالتزامات في حدود عقد الاندماج .

إنشاء الاندماج الدولي قد يختلف عن غيره من التصرفات القانونية، إذ يخضع تكوينه لمراحل زمنية متعاقبة بداية من مرحلة المفاوضات، ثم مرحلة إعداد مشروع الاندماج، ثم أخيراً مرحلة المصادقة على مشروع الاندماج (بليغ حمدي ، 2019، صفحة 128).

المطلب الثاني : استراتيجيات الاندماج في التجارة الدولية

استراتيجية تحرير التجارة الخارجية

المقصود بسياسة تحرير التجارة الخارجية هي إتباع مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تعمل للتقليل من تدخلات الدولة في مجال التجارة الخارجية سواء واردات أو صادرات ، أي التخلي عن القيود المفروضة على محددات نمو التجارة الخارجية ، أي التحلي على مظاهر سياسة الحماية سواء كانت جمركية غيرها (عبد المجيد قدي، 2006، صفحة 249).

تحرير التجارة الخارجية هو مجموعة السياسات والإجراءات التي تهدف إلى تقليل القيود والعوائق على التجارة الدولية، سواء كانت جمركية أو غير جمركية، بهدف تعزيز تبادل السلع والخدمات بين الدول، وتمثل الفكرة الأساسية في جعل الأسواق أكثر انفتاحاً على التجارة العالمية وتحفيز المنافسة.

إذا تعمل سياسة تحرير التجارة الخارجية على تحسين الأوضاع العامة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية ... الخ يمكن خلالها إحداث تحويلات جوهرية في المتغيرات المتعلقة والمحددة للأوضاع العامة لهذا عند إتباع سياسة تحرير التجارة الخارجية يتم وضع عدة أهداف يراود تحقيقها (بوضياف سامية، 2015، صفحة 201).

استراتيجيات الاندماج حسب مستوى التعاون (التكامل الاقتصادي)

أخذ التكامل الاقتصادي الإقليمي في الآونة الأخيرة نشاطاً واسعاً في أنحاء العالم نتيجة التحرير المالي و ما فرضته العولمة ، ويختلف مصطلح التكامل الاقتصادي من مفكر اقتصادي إلى آخر، فمنهم من أطلق عليه الاندماج ، والآخر بالتعاون، ومنهم من استعمل التكتل (بوشري عبد الغني ومنصوري حاج موسى، 2015، صفحة 34) .

تتعدد التعريفات المتعلقة بمفهوم التكامل الاقتصادي، وإن كان أشهرها وأكثرها دلالة تعريف الاقتصادي جونار ميردال للتكامل الاقتصادي، الذي انتهى فيه إلى أنه: "عملية اقتصادية واجتماعية تتم بموجبها إزالة جميع الحواجز بين الوحدات المختلفة، وتؤدي إلى تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج في دول التكامل .

ووفقاً لهذا التعريف فإن عملية التكامل الاقتصادي تتضمن السعي الحثيث من قبل مجموعة من الدول إلى إزالة العوائق التي تعترض التعاون الاقتصادي فيما بينها، بغرض تحقيق الاندماج والوحدة.

الفصل الأول : الاطار النظري لاستخدام التكنولوجيا المالية في تعزيز التجارة الدولية

ويعد التكامل الاقتصادي عملية مستمرة ومتدرجة، ومن ثم تأخذ التجمعات الاقتصادية التكاملية ستة أشكال أو مراحل متتاليات على النحو التالي:

شكل رقم (1-2) يوضح مراحل التكامل الاقتصادي



المصدر : امال خيرى : دور منظمة التعاون الإسلامي في تعزيز التجارة البينية لدول افريقيا جنوب الصحراء ، المركز الديمقراطي العربي برلين ، انجلترا ، 2018 ، ص 43.

استراتيجيات الاندماج عبر سلاسل القيمة العالمية

تعد سلاسل القيمة العالمية (Global Value Chains) أحد أهم التطورات التي شهدتها التجارة الدولية على مدى العقدين السابقين، حيث أضافت بعدا جديدا للعولمة. وتؤكد الدراسات أن اندماج الدول في سلاسل القيمة العالمية يفتح آفاقا كبيرة للنمو والتنمية، وتوفير فرص العمل.

ويشير مفهوم سلاسل القيمة العالمية إلى تدرج مراحل الإنتاج لنفس السلعة عبر الحدود، حيث تضاف القيمة في كل مرحلة قبل عبور الحدود ليتم نقلها إلى المرحلة التالية من سلسلة التوريد. وقد أدى هذا إلى تمكين الدول من الاستفادة من مزاياها النسبية على نحو أفضل من خلال منحها الفرصة للانضمام إلى سلسلة إنتاج قائمة دون الحاجة إلى توفير جميع القدرات الأخرى لديها. وقد أسهم انخفاض تكاليف النقل والاتصال والتقدم التكنولوجي في نمو هذه الظاهرة، وحققت دول جنوب شرق آسيا وأوروبا الشرقية استفادة هائلة من خلال الاندماج في سلاسل القيمة العالمية (امال خيرى، 2018 ، صفحة 210) .

استراتيجية الاتفاقيات التعاقدية

تمثل الاتفاقيات التعاقدية ارتباطات طويلة الأجل بين منظمات دولية ومنظمة في دولة أخرى ويتم بمقتضاها نقل التكنولوجيا وحق المعرفة من الطرف الأول إلى الطرف الثاني دون استثمارات في أصول مادية من الطرف الأول وتأخذ الأشكال التعاقدية صورا عديدة منها (سعد غالب ياسين، 2007، صفحة 50): عقود الترخيص، عقود الامتياز، عقود التصنيع، عقود تسليم المفتاح، وعقود الإدارة.

يعتبر هذا النوع من الاتفاقيات الأكثر شيوعا في العلاقات فيما بين منظمات الأعمال الدولية، بحيث تقوم إحدى شركات الأعمال الدولية بإبرام عقد اتفاق مع شركة (دولة) أخرى تلتزم بموجبة الشركة الدولية بتقديم التكنولوجيا والخبرات والمعارف للطرف الثاني دون أن تتحمل أية أعباء مادية أو استثمارات مالية تجاه هذا الأخير (علي ابراهيم الخضر ، 2008، صفحة 46).

استراتيجية الاستثمار الاجنبي المباشر

يعرف الاستثمار الاجنبي المباشر على انه قيام شركة أو منشأة بالاستثمار في مشروعات تقع خارج حدود الوطن الأم بهدف ممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك المشروعات و عرفته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأنها الاستثمار في مشروعات داخل دولة ما يسيطر عليها المقيمون في دولة أخرى وتعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية استراتيجية الاستثمار الاجنبي المباشر على انه استثمار طويل الأجل يتضمن مصلحة دائمة وسيطرة من كيان مقيم في اقتصاد ما متمثلا بالشركة المقر على مشروع مقام في اقتصاد آخر .

كما يعرفه صندوق النقد الدولي على أنه حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر ، وتتطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، على أن تتعدى نسبة مشاركة هذا المستثمر الأجنبي 25% (شرفاوي، 2023-2024، صفحة 93) .

المطلب الثالث : تعزيز الاندماج في التجارة الدولية عبر استخدام التكنولوجيا المالية

1- دور التكنولوجيا المالية في تحسين البنية التحتية المالية

تعمل البلدان ذات الاستعداد العالي على إنشاء إطار بنية تحتية مفتوحة لتعزيز تبادل المعلومات بين الكيانات في النظام المالي والتعاون في الوقت نفسه مع ممثلي القطاع لاتخاذ تدابير لمكافحة التهديدات الإلكترونية المتزايدة. وتستخدم هذه الحكومات التكنولوجيا المالية لتنمية مهارات الطبقة العاملة وإيجاد فرص العمل. ويجري الترويج لأساليب تنظيمية مبتكرة جديدة، مثل إنشاء بيئة محمية لمبادئ توجيهية تنظيمية لحث الشركات الابتكارية على إنشاء بنى تحتية مالية أكثر شمولاً.

وتعمل البلدان على تجارب التكنولوجيات التحويلية مثل سلسلة الكتل لتحسين الشفافية وزيادة المسؤولية المستدامة في المنطقة وسيتعين على الشركات في المنطقة وتقديم حلول لتعزيز الشمولية والاتصالية، وهو ما سيوفر فرص عمل جيدة بأجور عادلة وفي ظروف مواتية ويحل مشكلة البطالة ولاسيما في أوساط الشباب والنساء .

يمثل تطوير بنية مالية تحتية كفؤة وسليمة هي إحدى أهم الركائز الأساسية لمتطلبات التكنولوجيا المالية، حيث يتعين في هذا الصدد تحديد أولويات تطوير البنية التحتية، التي تساعد على تعزيز فرص وصول

المواطنين إلى الخدمات المالية بهدف تهيئة البنية التحتية الأساسية المطلوبة لإنشاء مركز مالي عالمي (جواني صونيا مريميت عدلية، 2021، صفحة 278) .

2- دور التكنولوجيا المالية في زيادة فرص الوصول إلى الخدمات المالية

تعرف التكنولوجيا المالية بأنها التقنيات والابتكارات التي تسعى لمنافسة الأساليب التقليدية عند تقديم الخدمات المالية فهي تطبيق واستخدام للابتكارات والتقنيات الحديثة عن القطاع المالي، وهي صناعة ناشئة تستخدم لتحسين الأنشطة المالية المتعددة، كاستخدام الهواتف الذكية في الخدمات المصرفية أو ما يعرف بالبنوك الخلوية فشرركات التكنولوجيا المالية تتألف من مشاريع ناشئة ومؤسسات مالية وشركات تقنية راسخة تهدف لتعزيز استخدام الخدمات المالية التي تقدمها الشركات المالية الحالية أو أن تحل محلها، وهو الأمر الذي عادة ما يدفع تلك المؤسسات لتطبيق حلول وتقنيات التكنولوجيا المالية من أجل تجويد وتطوير خدماتها، تحسينا لموقعها التنافسي ، فالتكنولوجيا المالية ببساطة تنطلق من مفهوم رئيس يشمل خليطا من النظم القانونية والتكنولوجية لثورة حديثة تسعى إلى دعم الخدمات المالية بشكل تقني حديث.

كما يشكل قطاع التكنولوجيا المالية خلال السنوات القليلة الماضية ثورة في مجال التجارة العالمية والعربية، حيث بات يلبي الكثير من الحاجات والخدمات المتعلقة بالعمليات المالية المختلفة وبطرق متقدمة تنافس إلى حد كبير الخدمات المالية التقليدية من حيث السرعة والتكلفة، ونجحت الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في تقديم حزمة متنوعة من الخدمات المالية تتضمن المدفوعات والعملات الرقمية وتحويل الأموال وكذلك الإقراض والتمويل الجماعي وإدارة الثروات بالإضافة إلى خدمات التأمين، وللتكنولوجيا المالية قدرة على تغيير هيكل الخدمات المالية المستعملة في مختلف عمليات التجارة الدولية، وجعلها أسرع وأرخص، وأكثر أمنا وإتاحة خصوصا للشريحة الكبيرة من السكان التي لا تتعامل مع الجهاز المصرفي، والعمل جار حاليا للتركيز على أبرز خصائص التكنولوجيا المالية ومساهمتها بشكل فعال في رفع كفاءة الخدمات المالية وتعزيز مستويات الشمول المالي (وهيبة عبد الرحيم، 2018، صفحة 04).

3- دور التكنولوجيا المالية في خفض تكلفة المعاملات المالية

يعد دور التكنولوجيا المالية في خفض تكلفة المعاملات المالية من أهم العوامل التي ساهمت في تطوير التجارة الدولية في السنوات الأخيرة، حيث أدت الابتكارات الرقمية في القطاع المالي إلى تحسين كفاءة العمليات المالية وتقليل التكاليف المرتبطة بالتحويلات والمدفوعات الدولية، مما انعكس إيجابًا على حركة التبادل التجاري بين الدول.

دور التكنولوجيا المالية في خفض تكلفة المعاملات المالية وتأثيرها على التجارة الدولية

تقليل تكاليف التحويلات المالية الدولية : تسمح منصات الدفع الرقمية وشركات التكنولوجيا المالية بتنفيذ التحويلات المالية عبر الحدود بسرعة وبتكاليف أقل مقارنة بالأنظمة المصرفية التقليدية. كما تقلل هذه التقنيات من الرسوم المرتبطة بالوساطة المالية، مما يخفض تكلفة المعاملات التجارية الدولية.

تقليص دور الوسطاء الماليين : تعتمد التكنولوجيا المالية على الأنظمة الرقمية التي تتيح إجراء المعاملات بشكل مباشر بين الأطراف المتعاملة، وهو ما يقلل من عدد الوسطاء مثل البنوك أو المؤسسات المالية التقليدية، وبالتالي تخفيض الرسوم والتكاليف الإدارية.

تسريع عمليات الدفع والتسوية : تتيح التقنيات الحديثة مثل الدفع الإلكتروني والتحويلات الفورية تسوية المعاملات المالية في وقت قصير، بدلاً من الانتظار لعدة أيام كما في الأنظمة التقليدية، الأمر الذي يقلل من تكاليف التأخير ويزيد من كفاءة العمليات التجارية.

تقليل التكاليف التشغيلية للمؤسسات : يساهم استخدام الأنظمة الرقمية في تقليل الاعتماد على الإجراءات الورقية والعمليات اليدوية، مما يخفض تكاليف الإدارة والتشغيل ويزيد من كفاءة المعاملات المالية المرتبطة بالتجارة الدولية.

تعزيز الشفافية وتقليل المخاطر : تساعد التقنيات المالية الحديثة مثل سلاسل الكتل (Blockchain) في تسجيل المعاملات بطريقة آمنة وشفافة، مما يقلل من مخاطر الاحتيال والأخطاء المالية ويخفض التكاليف المرتبطة بإدارة المخاطر في التجارة الدولية.

دعم مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التجارة الدولية : من خلال خفض تكاليف المعاملات المالية، تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدخول إلى الأسواق الدولية بسهولة أكبر، مما يساهم في توسيع قاعدة المشاركين في التجارة العالمية وزيادة حجم التبادل التجاري. (كيحول فريجة و بلقندوز مهيرة، 2023-2024)

المبحث الثالث : الدراسات السابقة

يعد الاطلاع على الدراسات السابقة خطوة أساسية في أي بحث علمي، حيث يساهم في تكوين تصور واضح حول الموضوع محل الدراسة، من خلال التعرف على أهم الجهود البحثية التي تناولته، والنتائج التي توصلت إليها، كما تساعد الدراسات السابقة الباحث على تحديد الإطار النظري المناسب لدراسته، وإبراز الإضافة العلمية التي يمكن أن يقدمها بحثه مقارنة بالدراسات الأخرى.

المطلب الأول: الدراسات السابقة بالعربية

الدراسة رقم 01 : بعنوان استخدام التكنولوجيا المالية كالية لتحديث نظام الاعتماد المستندي لتطوير التجارة الخارجية الجزائرية ، من اعداد صبرينة بن عطاء الله وقويدر بورقبة سنة 2025 ، تهدف الدراسة إلى استكشاف دور التكنولوجيا المالية في تحديث نظام الاعتماد المستندي لدعم وتطوير التجارة الخارجية في الجزائر في ظل التطورات المتسارعة في مجال التكنولوجيا. كما تتناول الدراسة التحديات القانونية والتنظيمية التي قد تواجه تطبيق التكنولوجيا المالية في الجزائر، وتقترح حلولاً لتعزيز تكاملها في النظام المالي الجزائري من خلال هذه الدراسة، توصلنا الى يساهم تحديث نظام الاعتماد المستندي في زيادة فعالية التجارة الخارجية

وتقليل التكاليف والمخاطر المرتبطة بالمعاملات التجارية، مما يعزز من قدرة الجزائر على التنافس في السوق العالمية.

الدراسة رقم 02 : دراسة بعنوان دور التكنولوجيا المالية في تطوير التجارة الالكترونية - شركة أمازون
أنموذجا من اعداد حمري ريان، سنة 2025 ، تهدف هذه الدراسة ضمن إطار المنهج الوصفي والتحليلي إلى إبراز دور التكنولوجيا المالية في تطوير التجارة الإلكترونية، وذلك من خلال إستعراض العلاقة بين الطرفين وتحليل تأثير الأدوات الرقمية والخدمات المالية على بنية العمليات التجارية، وقد إعتمدت الدراسة على منهج نظري لدراسة المفاهيم الاساسية وتحليل تطبيقي تمثل في دراسة حالة شركة أمازون باعتبارها شركة رائدة في دمج التكنولوجيا المالية ضمن إستراتيجيتها، وقد توصلت الدراسة إلى أن أدوات التكنولوجيا المالية تطورت لم تعد تقتصر على تسهيل عمليات الدفع فقط بل تشمل تحسين تجربة المستخدم وتعزيز الثقة والامان وتوفير الحلول التمويلية المبتكرة، وأظهرت نتائج الدراسة أن اعتماد هذه الادوات يؤدي إلى توسيع قاعدة العملاء وتقليل التكاليف مما يساهم في تطوير التجارة الإلكترونية.

الدراسة رقم 03 : بعنوان دور التكنولوجيا المالية في تسهيل التجارة الدولية دراسة حالة تجارب بعض الدول، من اعداد ربوح يمينة، 2025 . تسعى الدراسة إلى تحليل تأثير التكنولوجيا المالية على تحسين الوصول إلى الخدمات المالية توفير فرص جديدة للدول لدخول الأسواق العالمية، وتعزيز الكفاءة والشفافية في العمليات المالية . أظهرت نتائج الدراسة أن التكنولوجيا المالية تسهل التجارة الدولية من خلال تعزيز كفاءة العمليات المالية تقليل التكاليف زيادة الشفافية والمساهمة في تعزيز قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على المنافسة وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

الدراسة رقم 04 : بعنوان أثر تطبيقات التكنولوجيا المالية على أداء البنوك التجارية: دراسة حالة وكالة BADR بمغنية ، من اعداد سارة بوعدلة وسناء الحميلي سنة 2025 ، يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر تطبيقات التكنولوجيا المالية على أداء البنوك التجارية، من خلال التركيز على تجربة وكالة بنك BADR بمغنية. وقد تم الاعتماد على إطار نظري يبرز دور الفنتك في تطوير العمل المصرفي، إلى جانب دراسة ميدانية باستخدام استبيان وزع على عينة من موظفي البنك. تم تحليل مخرجاته باستخدام برنامج SPSS أظهرت نتائج التحليل وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تبني التكنولوجيا المالية وتحسين أداء البنك، لا سيما في ما يخص الكفاءة التشغيلية وتقليص الوقت والأخطاء.

الدراسة رقم 05 : بعنوان دور التكنولوجيا المالية في تمكين الدول النامية على الاندماج في التجارة العالمية ، من اعداد كيجول فريحة وبلقندوز مهيبة سنة 2024 ، الهدف من دراسة دور التكنولوجيا المالية في تمكين الدول النامية على الاندماج في التجارة العالمية إلى فهم كيفية تسخير تقنيات التكنولوجيا المالية الحديثة لتعزيز النمو الاقتصادي في الدول النامية. كما تسعى الدراسة الى تحليل تأثير التكنولوجيا المالية في توفير فرص جديدة للدول النامية لدخول الأسواق العالمية، أظهرت نتائج الدراسة أن التكنولوجيا المالية تمكين الدول

الفصل الأول : الاطار النظري لاستخدام التكنولوجيا المالية في تعزيز التجارة الدولية

النامية من الاندماج في التجارة العالمية من خلال تحسين وتعزيز كفاءة العمليات المالية، وتقليل التكاليف، وزيادة الشفافية، والمساهمة في تعزيز قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على المنافسة وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

الدراسة رقم 06 دراسة بعنوان دور التكنولوجيا المالية في رفع من جودة الأداء البنكي دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي _BEA_ وكالة غرداية ، من اعداد . مولاي عمار مروة وكديد خديجة سنة 2024 ، تهدف هذه الدراسة دور التكنولوجيا المالية في رفع من جودة الأداء البنكي البنك الجزائري الخارجي وكالة غرداية ، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي ، بالاعتماد على مقابلة كأداة لجمع البيانات والتي أجريت مع رئيس مصلحة التجارة الخارجية في الوكالة، وقد توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج و هي تقديم التكنولوجيا المالية لحلول مبتكرة للخدمات ومساهمتها في تعزيز الأداء البنكي من خلال تحسين كفاءة الخدمات المالية، وتوسيع نطاق الوصول إليها، تعزيز الابتكار، إضافتاً إلى تحسين قدرة المؤسسات المالية على المنافسة. كما لاحظنا أيضاً أن تبني التكنولوجيا المالية ينطوي على بعض التحديات، مثل المخاطر السيبرانية، والتهديدات على الوظائف، والحاجة إلى امتثال القوانين واللوائح الجديدة ولهذا يجب على المؤسسات المالية تقييم هذه التحديات بعناية وتطوير استراتيجيات فعالة للتخفيف منها من أجل الاستفادة الكاملة من فوائد التكنولوجيا المالية.

الدراسة رقم 07 دراسة اعدت سنة 2024 ، من اعداد عايش الياس، بعنوان تطور متغيرات التكنولوجيا المالية و دورها في تمويل التجارة الدولية ، الغاية من هذه الدراسة هي البحث في موضوع مراحل تطور متغيرات التكنولوجيا المالية و إكتشاف الدور الذي تلعبه في تمويل التجارة الدولية، توصل الباحث الى أن تقنيات التكنولوجيا المالية الحديثة متطورة جدا و أصبحت تسهل عملية إنتقال رؤوس الأموال و لتمويل الأسواق الخارجية، عكس معاملات البنوك التقليدية التي تكلف الكثير من الوقت والمجهودات التي كانت سببا في إفلاس العديد من شركات العالم، لذا أصبح العالم بحاجة للتكنولوجيا في عالم المال والأعمال.

الدراسة رقم 08 بعنوان دور التكنولوجيا المالية في تطوير القطاع التجاري بالجزائر دراسة حالة الجزائر، من اعداد خثير شيماء و مسعودي بثينة عايده ، سنة 2023 ، هدف الدراسة تبيان دور التكنولوجيا المالية في القطاعات غير المالية ومحاولة تحديد اثر التكنولوجيا المالية في القطاع التجاري ، اتبعت المنهج الوصفي التحليلي ، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها ضعف استخدام تقنيات التكنولوجيا المالية في القطاع التجاري لارتفاع مستوى المساهمة في عملية تطوير هذا القطاع.

الدراسة رقم 09 من اعداد بقة عتيقة عائشة وعليم عيشة ، سنة 2023 ، بعنوان متطلبات التكنولوجيا المالية في الجزائر ودورها في تحقيق الشمول المالي ، يتمحور موضوع هذه الدراسة حول متطلبات التكنولوجيا المالية في الجزائر ودورها في تحقيق الشمول المالي ، وتوصلت الدراسة الى ان واقع الشمول المالي في الجزائر ضعيف، لذا من الضرورة الحتمية على الجزائر أن تدخل مجال التكنولوجيا المالية في تفعيل العديد

الفصل الأول : الاطار النظري لاستخدام التكنولوجيا المالية في تعزيز التجارة الدولية

من الخدمات المالية مما يجعلها أكثر سهولة وأقل تكلفة ووصولها لكافة شرائح المجتمع بعدل ومساواة، والذي يسمح بتعزيز الشمول المالي.

الدراسة رقم 10 بعنوان دور التكنولوجيا المالية في تحسين أداء البنوك التجارية ، من اعداد محوز يوسف ومحوز بشير ، سنة 2022 ، تسعى هذه الورقة البحثية الى تسليط الضوء على مفهوم تكنولوجيا المالية وأهميتها وكيفية استفادة البنوك وشركات التكنولوجيا المالية من التعاون القائم بينهما بما يخدم مصلحة الطرفين ، تم التوصل الى انه هناك نمو سريع في الاستثمار في التكنولوجيا المالية في جميع أنحاء العالم، ومن المرجح أن يستمر في الزيادة، أن التكنولوجيا المالية لتتعلق بقطاع الخدمات المالية فقط، ولكن بكل الأعمال التجارية التي تتعامل مع صناعة الخدمات المالية وشركات fintech الناشئة وعادة ما تكون صغيرة وبغاية الذكاء وادرة على تعطيل المؤثرات الكبيرة التي هي مؤسسات المالية التقليدية وتستطيع الابتكار بسرعة كبيرة.

الدراسة رقم 11 من اعداد شعيب مقلاتي وبوبغل الزواوي بعنوان أثر التكنولوجيا المالية على أداء البنوك الإمارات العربية المتحدة أنموذجا سنة 2022 ، تحاول هذه الأطروحة فهم توازن القوى الجديد في القطاع المصرفي والمالي الناتج عن تسريع الابتكارات التكنولوجية في مجال التكنولوجيا المالية. توصل الباحثين الى : أثرت التكنولوجيا المالية بشكل ايجابي على القطاع المالي بدولة الامارات العربية المتحدة خارج المحروقات بظهور وانتشار شركات التكنولوجيا المالية التي حققت أرقاما قياسية، وبالمقابل أثرت بشكل كبير على مداخل البنوك، وأصبح التنافس ليس فقط بين البنوك بل أيضا بين شبكة من المتعاملين في التكنولوجيا المالية.

الدراسة رقم 12 بعنوان دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية ، من اعداد بولصنام محمد وقاسي يسمينة سنة 2021 ، لذلك تهدف هذه الدراسة أساسا الى تحليل واقع الشمول المالي في الدول العربية ومدى مساهمة ونجاعة التكنولوجيا المالية في تعزيزه مع ابراز تجارب بعض الدول وأهم التحديات التي تواجهه، إضافة الى الجهود والمبادرات الوطنية المتخذة في الدول العربية لدعمه، توصلت الدراسة إلى عدم وجود آليات فعالة للتكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية مع احتلال هذه الدول المراكز الأخيرة سواء في التكنولوجيا المالية أو الشمول المالي.

كما ان التكنولوجيا المالية أداة حيوية لتسهيل وتطوير التجارة الدولية : تشير النتائج بوضوح إلى أن التكنولوجيا المالية لم تعد مجرد مفهوم نظري، بل هي واقع عملي يتجسد في استخدام واسع النطاق في المعاملات التجارية الدولية، خاصة في الدول الأوروبية والآسيوية هذا الاستخدام يساهم في تسريع المعاملات تقليل التكاليف، وتحسين الكفاءة والأمان في التجارة عبر الحدود.

الدراسة رقم 13 .دراسة من اعداد جواني صونيا ومريم عديلة ، سنة 2021 ، بعنوان دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي- تجربة البحرين - ، هدفت هذه الدراسة إلى توضيح دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي، لذلك اتبعت المنهج الوصفي التحليلي مستعينة بتجربة مملكة البحرين. وقد توصلت الدراسة في هذا الإطار أن مملكة البحرين حققت سبقا ماليا واقتصاديا في تعزيز إستراتيجية الشمول المالي من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا الرقمية.

الدراسة رقم 14 من اعداد سعيدة حرفوش، سنة 2019 ، بعنوان التكنولوجيا المالية صناعة واعدة في الوطن العربي، وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مجال التكنولوجيا المالية، وخدماته، وما حققه من استثمارات عالمية بعد الأزمة المالية العالمية، كما تهدف إلى التعرف على واقع التكنولوجيا المالية في الوطن العربي، وأهم المشاريع الناشئة في هذا المجال ، ودوافع استخدام هذا القطاع في الدول العربية.وقد تم التوصل من خلال هذه الورقة البحثية إلى أن التكنولوجيا المالية هي قطاع حديث النشأة، من شأنه أن يوفر كل أنواع الخدمات المالية التقليدية ولكن بأسلوب وشكل مغاير أكثر تطور وسرعة ودقة، كما تم التوصل إلى أن الدول العالم قطعت أشواطا كبيرا فهذا المجال رغم حداثة، ومن بين أهم الدول الرائدة في هذا المجال أمريكا الهونغ كونغ، الصين، في حين تعرف المنطقة العربية نوع من التأخر بالرغم من كل المشاريع التي تسعى دول المنطقة إلى تطويرها، فهي لا تمثل سوى 1% من مجموع الاستثمارات العالمية، وتحتاج الدول العربية إلى توفير البيئة المناسبة لهذا القطاع من أجل أن تستفيد من كل مزاياه .

المطلب الثاني: الدراسات السابقة بالانجليزية

الدراسة رقم 01 من اعداد كل من Almi Hassiba و Awashreh Raed end بعنوان FINTECH AND FOREIGN TRADE IN ALGERIA : Opportunities, Challenges, and Strategic ، سنة 2025، كان الهدف من الدراسة توضيح أثر التكنولوجيا المالية على التجارة الخارجية للجزائر ، باستخدام منهجية بحثية مختلطة تجمع بين البيانات الإحصائية وتحليل الخبراء، تكشف النتائج عن تقدم متفاوت فبينما تبنت بعض البنوك التكنولوجيا المالية، وحققت فوائد في الكفاءة وإدارة المخاطر والامتثال لا يزال القطاع المصرفي يعاني من بنية تحتية قديمة، وجمود تنظيمي، وانخفاض مستوى الوعي الرقمي. ومع ذلك، تظهر بوادر تقدم، لا سيما في مجال المدفوعات عبر الهاتف المحمول وتقنيات سلسلة الكتل البلوك تشين .

الدراسة رقم 02 دراسة من اعداد Francis Kwarteng, and Nathan Bortey بعنوان Examining Financial Inclusion in Ghana the Role of Financial Technology (FinTech) in 2025 ، تهدف هذه الدراسة إلى بحث دور التكنولوجيا المالية (FinTech) في الشمول المالي في غانا من خلال تحليل مقارنة للاستراتيجيات والآثار والتحديات بعد الشمول المالي ركيزة أساسية للتنمية. الاقتصادية،

تظهر النتائج أنه على الرغم من أن التكنولوجيا المالية تحسن بشكل ملحوظ الوصول إلى الخدمات المالية وتسهم في التمكين الاقتصادي ، كما أنه لا تزال هناك صعوبات، مثل نقص المعرفة المالية، ومحدودية البنية التحتية الرقمية والعوائق التنظيمية. وتختتم الدراسة بتوصيات للحكومات والمؤسسات المالية وشركات التكنولوجيا المالية حول كيفية استخدام التكنولوجيا لتعزيز الشمول المالي وتشمل هذه التوصيات رفع مستوى المعرفة الرقمية، ووضع أطر تنظيمية قوية، وتعزيز البنية التحتية، وتهدف هذه النتائج إلى مساعدة الجهات المعنية على الاستفادة المثلى من التكنولوجيا المالية لتحقيق نمو شامل والمساهمة في أهداف التنمية المستدامة العالمية.

الدراسة رقم 03 دراسة بعنوان The Role of Financial Technology (FINTECH) in Changing Financial Industry and Ibrahim A. Zeidy ، من اعداد 2025 ، سنة ، تهدف هذه الورقة إلى تقديم مدخل حول كيفية تغيير التكنولوجيا المالية للقطاع المالي ورفع كفاءة الاقتصاد العالمي، وقد أوضحت هذه الورقة البحثية أن شركات التكنولوجيا المالية تمتلك القدرة على إحداث تغيير جذري في المشهد المالي من خلال توفير منتجات وخدمات مبتكرة تلبي احتياجات المستخدمين من حيث الثقة والسرعة والتكلفة المنخفضة والأمان.

الدراسة رقم 04 دراسة من اعداد Noshaba Pervaiz ، بعنوان The Impact of Financial Technology on Economic Development: Ibrahim A. Zeidy ، من اعداد 2025 ، سنة ، تهدف هذه الدراسة إلى التحقق من تأثير التكنولوجيا المالية على الاقتصاد النمو في أسواق مجموعة العشرين تصميم هذه الدراسة كمي. وقد استخدمت بيانات ثانوية ، المتغير التابع في هذه الدراسة هو التكنولوجيا المالية، والمتغير المستقل هو الاقتصاد ، وقد تم إثبات نتائج هذه الدراسة بشكل قوي من خلال التأثيرات الإيجابية الهامة للتكنولوجيا المالية على النمو الاقتصادي الأسواق مجموعة العشرين.

الدراسة رقم 05 دراسة بعنوان The Role of Financial Technology (FINTECH) in Changing Financial Industry and Increasing Efficiency in the Economy Ibrahim A. Zeidy ، من اعداد 2025 ، سنة ، تهدف هذه الورقة إلى تقديم مدخل حول كيفية تأثير التكنولوجيا المالية على القطاع المالي ورفع كفاءة الاقتصاد العالمي، أدى ظهور التقنيات المتطورة، إلى جانب طلب العملاء لتجربة مصرفية آمنة وسهلة الاستخدام، إلى دفع البنوك ومؤسسات الخدمات المالية إلى تبني التكنولوجيا المالية (Fintech) على نطاق واسع، تبين هذه الورقة البحثية أن شركات التكنولوجيا المالية لديها القدرة على إحداث تغيير جذري في قطاع الخدمات المالية من خلال توفير منتجات وخدمات مبتكرة تلبي احتياجات المستخدمين من حيث الثقة والسرعة والتكلفة المنخفضة والأمان.

الدراسة رقم 06: دراسة بعنوان How has the Development of Financial Technology Affected Trading? Timofey Chuykov, Arda Emirdag Brett ، من اعداد

Matlosz and Ailin Sarybekova، سنة 2024 ، كان الهدف من اجراء الدراسة كيفية ظهور التكنولوجيا المالية ودورها في مختلف عمليات التداول ، تم الاعتماد في الدراسة على الطرق الإحصائية والتحليلية ، توصل الباحث الى ان تطوير التكنولوجيا المالية له تأثير مذهل على التداول، تعتمد العملات المشفرة على التكنولوجيا المالية ، على وجه الخصوص على التكنولوجيا الحديثة، لأنها أصول رقمية بالكامل مخزنة في محفظة إلكترونية. على عكس طرق التداول الأخرى مثل الأسهم، لم تكن العملات الرقمية موجودة على الإطلاق قبل تطور التكنولوجيا المالية المتقدمة بما فيه الكفاية .

الدراسة رقم 07 : دراسة اعدت سنة 2024 من اعداد Ahmed Amin Hashim ، The Relationship between Financial Technology as one of the Tools of the Industrial Revolution and the Development of Financial أدوات الثورة الصناعية في تطوير الخدمات المالية والمصرفية في بيئة الأعمال العربية، استخدمت مجموعة من الأساليب الإحصائية لإعداد دراسة ميدانية، وقد أسفرت هذه الدراسة عن مجموعة من النتائج أهمها وجود تأثير إحصائي ذي دلالة للتكنولوجيا المالية في تحسين وتطوير الخدمات المالية والمصرفية وبيئة العمل الاقتصادية من خلال توفير أدوات مبتكرة للخدمات المالية الرقمية، مما يؤدي إلى زيادة الأموال المتاحة للإقراض وغير منصات الإقراض، الأمر الذي يساهم في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

الدراسة رقم 08 : دراسة بعنوان Fintech in International Trade: Opportunities and Challenges from an Algerian Perspective ، من اعداد Hamza Zakaria Almi Hassiba ، سنة 2024 تستكشف هذه الورقة منظور الجزائر حول التكنولوجيا المالية (FinTech) في التجارة الدولية، مع التركيز على الفرص لتعزيز الكفاءة والتحديات التي تعيق تبنيها. توصلت الدراسة أنه يمكن للتكنولوجيا المالية أن تقلل من تكاليف المعاملات، وتحسن الشفافية، وتوسع الوصول إلى الأسواق للشركات الجزائرية، ولكن مع ذلك تواجه تحديات مثل عدم وضوح اللوائح، وضعف البنية التحتية، وانخفاض مستوى الثقافة الرقمية وتخلص الدراسة إلى أن معالجة هذه التحديات من خلال إصلاحات تنظيمية، وتطوير البنية التحتية، وبناء القدرات أمر بالغ الأهمية. يمكن لهذه الإجراءات تمكين الجزائر من الاستفادة الكاملة من التكنولوجيا المالية، وتعزيز تنافسيتها في التجارة العالمية ودفع النمو الاقتصادي من خلال توسيع فرص التجارة.

الدراسة رقم 09 : من اعداد Josh Cogan واخرون بعنوان Winning with fintech: International and accessing finance trade ، سنة 2023 ، تهدف الدراسة الى فهم التكنولوجيا المالية وأهميتها في التجارة العالمية، كيف تسهل التكنولوجيا المالية على الشركات التجارة على مستوى العالم الاتجاهات الناشئة في مجال تمويل التجارة العالمية وما قد يعنيه ذلك بالنسبة عمك ، تم التوصل الى انه تقدم مجموعة من

شركات التكنولوجيا المالية حلولاً لعدد من هذه التحديات بعضها من خلال دمج خدماتها في الأدوات القائمة التي توفرها المؤسسات المالية، والبعض الآخر من خلال تقديم حلول مستقلة، تسهل حلول التكنولوجيا المالية على الشركات دخول أسواق جديدة دولياً، والحصول على التمويل اللازم لدعم النمو، وإدارة المخاطر والتكاليف بكفاءة.

الدراسة رقم 10 دراسة بعنوان THE IMPACT OF FINANCIAL TECHNOLOGY (FINTECH) BEHAVIOUR, BANK PERFORMANCE AND REGULATORY ON CONSUMER RESPONSES

من اعداد Adeoye Amuda Afolabi ، سنة 2023 ، للقيام بالدراسة تم طرح الأسئلة التالية : ما هي العوامل الرئيسية التي تُسهم في تبني التكنولوجيا المالية، وكيف يستجيب المستهلكون لهذا النظام البيئي الجديد؟ ما هو تأثير أنشطة التكنولوجيا المالية على البنوك، وكيف تستجيب البنوك للمنافسة التي تُشكلها الشركات الناشئة في هذا المجال؟ ما هو رد الفعل التنظيمي تجاه تطور التكنولوجيا المالية في ضوء التهديدات المحتملة للنظام المالي؟ بالاعتماد على النظرية الموحدة لقبول واستخدام التكنولوجيا (UTAUT) ونظرية المصلحة العامة للتنظيم، تُجيب هذه الدراسة على هذه التساؤلات. وقد جُمعت بيانات الدراسة من خلال استطلاع إلكتروني شامل شمل مشاركين من غانا ونيجيريا وكينيا وجنوب أفريقيا. وشارك في الاستطلاع 818 طالبا و132 مسؤولاً مصرفياً من ذوي الخبرة في استخدام التكنولوجيا المالية. صُممت الاستبيانات باستخدام نماذج جوجل، ووُزعت على المشاركين لاستخلاص إجاباتهم. كما جُمعت بيانات نوعية باستخدام دليل مقابلة شبه منظم. استُخدم نمذجة المعادلات الهيكلية (SEM) باستخدام برنامج PLS الإصدار 3.0 وتقنيات الانحدار اللوجستي لتحليل البيانات الكمية، بينما أُجري تحليل المحتوى النوعي لتحليل البيانات النوعية. كشف التحليل التجريبي أن المستهلكين يأخذون في الاعتبار عوامل المخاطرة والفائدة عند اتخاذ قرارات تبني التكنولوجيا المالية. لاحظنا أنه في حين أن الفوائد الاقتصادية والراحة والفائدة المتوقعة لخدمات التكنولوجيا المالية تشجع المستهلكين على استخدامها، فإن عوامل المخاطرة مثل المخاطر التشغيلية والقانونية والأمنية ومخاوف الخصوصية تعيق تبنيها. ومع ذلك، فقد تبين أن المستهلكين يعطون الأولوية لعوامل الفائدة المتوقعة على عوامل المخاطرة المحتملة عند التفكير في تبني التكنولوجيا المالية. كما كشفت النتائج أن المستهلكين الذين يتبنون منصات التكنولوجيا المالية مثل إدارة الأصول الآلية (المستشارون الآليون) والتمويل الجماعي للأسهم والإقراض من نظير إلى نظير هم أكثر عرضة للادخار والاستثمار والإقراض باستخدام هذه المنصات. لم تجد الدراسة أي دليل يشير إلى تأثير كبير لتطور التكنولوجيا المالية على أداء البنوك التقليدية. كما تبين أنه على الرغم من ازدياد نشاط التكنولوجيا المالية في القطاع المالي خلال العقد الماضي، إلا أن الاستجابة التنظيمية لخدمات التكنولوجيا المالية في منطقة جنوب الصحراء الكبرى ركزت بشكل أساسي على استخدام التشريعات والسياسات المالية القائمة بدلاً من وضع سياسات تنظيمية مصممة خصيصاً .

الدراسة رقم 11 دراسة من اعداد Wei Li ، بعنوان Applications of Financial Technology in Market Foreign Exchange ، سنة 2021 ، هدف الدراسة تقديم عام للتكنولوجيا المالية (Fintech) بما في ذلك مجموعة من التقنيات المتقدمة مثل البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي وتقنية سلسلة الكتل (Blockchain) توصل الباحث الى انه من اجل الاستفادة من الفرص التي توفرها التكنولوجيا المالية في مجال صرف العملات الأجنبية، ينبغي على العاملين في كل من التكنولوجيا المالية وصناعة صرف العملات الأجنبية مواجهة التحديات بفعالية، والسعي لبناء بيئة سوق صرف عملات أجنبية آمنة وفعالة.

الدراسة رقم 12 دراسة من اعداد G.V. Tcvetova ، سنة 2020 ، بعنوان Financial Technology as a Tool of Digital Economy ، تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة التكنولوجيا المالية كأداة للاقتصاد الرقمي، وتحديد العوامل المؤثرة فيها، وتحدد المخاطر التي تعيق تقدمها في روسيا الاتحادية. وتخلص الورقة إلى أن تطوير التكنولوجيا المالية يجب أن يترافق مع تحول في مجال التعليم. يوفر التدريب للمتخصصين المطلوبين في الاقتصاد الرقمي، تم إجراء تحليل البيانات الإحصائية باستخدام مواد من مركز أبحاث ديوليت، وجو موبایل، وبي دبليو سي. ومراجعات اللجنة الاقتصادية لأوروبا، ودراسات شركة ماكينزي الدولية.

الدراسة رقم 13 دراسة اعدت سنة 2018 قام بها كل من Craig McIntosh and Caio Scuarcialupi ، بعنوان THE USE OF FINANCIAL TECHNOLOGY ، يناقش الباحثان في هذه الدراسة دور التكنولوجيا المالية في تطوير منتجات جديدة في اسواق الائتمان والمخاطر. وتدرس الروابط مع خدمات الدفع عبر الهاتف المحمول، والثقافة المالية، وأنظمة الهوية الوطنية، وتقنية سلسلة الكتل البلوك تشين، تم التوصل الى ان التكنولوجيا المالية تساهم في : التنسيق التنظيمي الإقليمي لتمكين التجارة الدولية الفعالة.

التنسيق الدولي الأنظمة الأموال عبر الهاتف المحمول وأنظمة الدفع الرقمي ل تعزيز التبادل المالي توحيد متطلبات الاعتماد لتصنيف الجودة والمنتجات العضوية التصنيف، سلامة الغذاء، إلخ.

الدراسة رقم 14 من اعداد الدكتور Taniev A. B ، بعنوان The Role of Financial Technologies in the Global Economy ، سنة 2018 ، تحلل هذه المقالة الاتجاهات العالمية في تطوير التكنولوجيا المالية، ودورها في تنمية الاقتصاد العالمي ،وتوصلت الباحثة الى انه هناك نضح في مفهوم التكنولوجيا المالية بشكل كبير منذ نشأته. وشهدت مجالات الابتكار المبكرة، مثل المدفوعات والإقراض، تطوراً ملحوظاً، حيث تتطلع شركات التكنولوجيا المالية الراسخة الشركات التي تطبق التقنيات المالية الحديثة الآن إلى تجاوز الأسواق المتخصصة لتقديم خدمات مكملة، وفي بعض الحالات، حلول متكاملة.

المطلب الثالث: ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة

قبل عرض مميزات الدراسة التي سوف نعلها سنعمل على تقديم ملخص عام لمختلف الدراسات السابقة التي تناولناها في المطلبين السابقين سواء الانجليزية او العربية .

1-ملخص لما جاء في الدراسات العربية السابقة :

من خلال استعراض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع التكنولوجيا المالية ودورها في القطاع المالي والتجاري والتجارة الدولية، يتضح أن معظم هذه الدراسات ركزت على إبراز الأهمية المتزايدة للتكنولوجيا المالية في تطوير الأنظمة المالية وتحسين كفاءة المعاملات التجارية الدولية والاقتصادية وتعزيز الاندماج في الاقتصاد العالمي .

فقد بينت دراسة كحول فريحة وبلقندوز مهيرة 2024 ودراسة ربوح يمينة سنة 2025 أن التكنولوجيا المالية تعمل على تسهيل التجارة الدولية من خلال تحسين العمليات المالية ،تقليل التكاليف، وزيادة الشفافية، مما يساعد الدول على الاندماج في التجارة العالمية .

كما أوضحت دراسة موضوع دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي، مثل دراسة جواني صونيا ومريميت عديلة سنة 2021 ودراسة بولصنام محمد وقاسي يسمينة في نفس السنة أن تطبيقات التكنولوجيا المالية تسهم في توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية، غير أن الدول العربية مازالت تواجه تحديات كبيرة في هذا المجال رغم بعض التجارب الناجحة مثل تجربة البحرين.

ومن جهة أخرى، تناولت مجموعة من الدراسات أثر التكنولوجيا المالية على أداء البنوك والمؤسسات المالية، مثل دراسة محوز يوسف ومحوز بشير 2022، ودراسة شعيب مقلاتي وبوبغل الزواوي 2022، ودراسة سارة بوعدلة وسناء الحميلي 2025، توصلت اغلب هذه الدراسات الى أن تبني تطبيقات التكنولوجيا المالية يؤدي إلى تحسين الأداء البنكي وزيادة الكفاءة التشغيلية وتقليل الوقت والتكاليف وهو ما سوف يعمل على تحسين مختلف عمليات التجارة الدولية كونها تعتمد بصفة كبيرة على المعاملات البنكية في التعاملات المختلفة .

كما اهتمت بعض الدراسات بدراسة واقع التكنولوجيا المالية في الجزائر، مثل دراسة خثير شيماء ومسعودي بثينة عابدة 2023، ودراسة بقة عتيقة عائشة وعليم عيشة 2023 ، والتي أظهرت أن مستوى استخدام التكنولوجيا المالية في بعض القطاعات ما يزال محدودا، الأمر الذي يستدعي توفير بيئة تنظيمية وتقنية ملائمة لتطوير هذا المجال.

إضافة إلى ذلك، ركزت بعض الدراسات والتي تعد مهمة جدا كون التجارة حاليا تتجه نحو الرقمية في كامل المعاملات و التبادلات سواء المحلية او الدولية ،على دور التكنولوجيا المالية في تطوير التجارة الإلكترونية

وتمويل التجارة الدولية، مثل دراسة عايش الياس 2024 ودراسة حمري ريان 2025، حيث أكدت النتائج أن التقنيات المالية الحديثة أصبحت عاملاً أساسياً في تسهيل انتقال رؤوس الأموال، تسريع المعاملات التجارية، وتحسين تجربة المستخدم في التجارة الإلكترونية.

2- خلاصة الدراسات السابقة الأجنبية

من خلال استعراض الدراسات الأجنبية التي تناولت موضوع التكنولوجيا المالية (FinTech) ، يتضح أنها ركزت بشكل كبير على تحليل دور هذه التكنولوجيا في تطوير القطاع المالي، وتعزيز التجارة الدولية، وتحقيق النمو الاقتصادي والشمول المالي في مختلف دول العالم.

فقد أظهرت بعض الدراسات مثل دراسة Timofey Chuykov وآخرون 2024 أن التطور السريع للتكنولوجيا المالية أحدث تحولا كبيرا في أساليب التداول المالي، حيث ظهرت أدوات مالية جديدة مثل العملات الرقمية التي تعتمد بشكل أساسي على التقنيات الحديثة، مما ساهم في تطوير الاقتصاد الدولي.

كما ركزت دراسات أخرى على دور التكنولوجيا المالية في تطوير التجارة الخارجية والتجارة الدولية، مثل دراسة Awashreh Raed وAlmi Hassiba 2025 ودراسة Josh Cogan وآخرون 2023 ودراسة Almi Hassiba وHamza Zakaria 2024، حيث توصلت هذه الدراسات إلى أن التكنولوجيا المالية تسهم في تسهيل المعاملات التجارية الدولية، وتقليل تكاليف التحويلات المالية، إضافة إلى تمكين الشركات من دخول الأسواق العالمية والحصول على التمويل اللازم لتوسيع نشاطها التجاري.

ومن جهة أخرى، تناولت مجموعة من الدراسات أثر التكنولوجيا المالية على تطوير الخدمات المالية والمصرفية، مثل دراسة Ahmed Amin Hashim 2024 ودراسة Ibrahim A. Zeidy 2025، والتي أكدت أن تبني التكنولوجيا المالية يؤدي إلى تحسين جودة الخدمات المالية، وتقديم منتجات مالية مبتكرة تلبي احتياجات العملاء من حيث السرعة والأمان والتكلفة المنخفضة.

كما تناولت بعض الدراسات العلاقة بين التكنولوجيا المالية والاقتصاد الرقمي والنمو الاقتصادي، مثل دراسة G.V. Tcvetova 2020 ودراسة Noshaba Pervaiz 2025 ، حيث أكدت النتائج أن التكنولوجيا المالية تمثل أحد أهم أدوات الاقتصاد الرقمي، وتسهم بشكل مباشر في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال تطوير الأنظمة المالية وزيادة كفاءة الأسواق.

وفي سياق آخر، ركزت بعض الدراسات على دور التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي، مثل دراسة Francis Kwarteng وNathan Bortey، سنة 2025 التي توصلت الى أن التكنولوجيا المالية تساهم

في توسيع الوصول إلى الخدمات المالية وتعزيز التمكين الاقتصادي، إلا أن تطبيقها ما يزال يواجه عدة تحديات مثل ضعف البنية التحتية الرقمية ونقص المعرفة المالية.

3- مميزات دراستنا عن الدراسات السابقة :

وبصفة عامة، تشير هذه الدراسات الانجليزية السابقة إلى أن التكنولوجيا المالية أصبحت عنصراً أساسياً في تطوير النظام المالي العالمي وتعزيز كفاءة التجارة الدولية والنمو الاقتصادي، إلا أن الاستفادة الكاملة من إمكاناتها تتطلب تطوير البنية التحتية الرقمية، وتحسين الأطر التنظيمية، وتعزيز الوعي الرقمي والمالي لدى مختلف الفاعلين الاقتصاديين.

يتضح من خلال هذه الدراسات العربية أن التكنولوجيا المالية تمثل أداة أساسية لتطوير الأنظمة المالية والتجارية وتعزيز الاندماج في الاقتصاد العالمي، إلا أن الاستفادة الكاملة منها تتطلب توفير بيئة تنظيمية وتشريعية مناسبة، إضافة إلى تطوير البنية التحتية الرقمية وتعزيز الوعي المالي والتكنولوجي.

ورغم أهمية هذه الدراسات وإسهامها في توضيح مختلف أبعاد التكنولوجيا المالية، إلا أن دراستنا تتميز عنها بعدة جوانب يمكن إبرازها فيما يلي:

أولاً، التركيز على العلاقة المباشرة بين التكنولوجيا المالية والاندماج في التجارة الدولية، حيث تسعى هذه الدراسة إلى تحليل الكيفية التي تسهم بها أدوات التكنولوجيا المالية في تعزيز قدرة الدول والمؤسسات الاقتصادية على الاندماج في التجارة العالمية، وهو جانب لم يتم التطرق إليه بشكل معمق في معظم الدراسات السابقة التي ركزت غالباً على الشمول المالي أو أداء البنوك.

ثانياً، محاولة الربط بين التكنولوجيا المالية واستراتيجيات الاندماج في التجارة الدولية، وذلك من خلال دراسة دور التقنيات المالية الحديثة في تسهيل عمليات التمويل والتسوية المالية الدولية وتقليل تكاليف المعاملات، بما يساهم في تعزيز انفتاح الاقتصاد على الأسواق العالمية.

ثالثاً، تقديم رؤية تحليلية شاملة تجمع بين البعدين المالي والتجاري، من خلال تحليل أثر التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي وكذا توضيح دور القطاع المصرفي في مختلف عمليات التجارة الدولية و تسهيل عملية الاندماج بها .

رابعاً، تسليط الضوء على واقع استخدام التكنولوجيا المالية في دعم الاندماج في التجارة الدولية مع إبراز التحديات التي قد تواجه الدول في تبني هذه التقنيات خاصة الجزائر، إضافة إلى تقديم مجموعة من المقترحات التي يمكن أن تساهم في تعزيز دور التكنولوجيا المالية في دعم الاندماج بالتجارة الدولية.

وعليه، فإن هذه الدراسة تسعى إلى سد فجوة بحثية تتمثل في الربط بين التكنولوجيا المالية والاندماج في التجارة الدولية بشكل أكثر تكاملاً، بما يساهم في تقديم إضافة علمية للبحوث السابقة ويفتح المجال أمام دراسات مستقبلية في هذا المجال.

خلاصة الفصل :

من خلال الفصل النظري الخاص بالدراسة توصلنا الى العديد من النقاط ، حيث يمكن القول إن التطورات المتسارعة في مجال الرقمنة المالية قد أحدثت تحولا عميقا في بنية النظام المالي العالمي و الجزائر كغيرها من الدول تاثرة بهذا التغير، حيث أصبحت التكنولوجيا المالية أحد أهم المحركات الأساسية لتسهيل المعاملات التجارية الداخلية والدولية كما لاحظنا من خلال الدراسة ان هناك تطوير آليات التمويل والتبادل عبر الحدود، في الاخير يمكن القول أن التكنولوجيا المالية لم تعد مجرد أدوات تقنية مساعدة، بل أصبحت عنصراً استراتيجياً يسهم في تقليص تكاليف المعاملات، وتسريع عمليات الدفع والتسوية، وتعزيز الشفافية والأمان، وهو ما ينعكس بشكل مباشر على تحسين قدرة الدول والمؤسسات على الاندماج في التجارة العالمية.

الفصل الثاني : دراسة تجارب دولية
في مجال استخدام التكنولوجيا المالية
ودورها في تعزيز الاندماج في التجارة
الدولية

تمهيد

نهدف من خلال هذا الفصل الثاني إلى دراسة مجموعة من التجارب الدولية في مجال استخدام التكنولوجيا المالية، من خلال تحليل نماذج لدول مختلفة، والوقوف على أهم السياسات والآليات المعتمدة، إضافة إلى إبراز النتائج المحققة في مجال دعم التجارة الدولية وتعزيز الاندماج الاقتصادي العالمي، كما يسعى هذا الفصل إلى استخلاص أهم الدروس التي يمكن الاستفادة منها في تطوير واقع التكنولوجيا المالية في الدول النامية، بما فيها الجزائر ، حيث تناولنا تجارب دول رائدة في المجال ومختلف التوجهات السياسات الثقافية و هي : كينيا ، الصين ، الامارات العربية .

للتعمق في دراسة الموضوع قمنا بتقسيم الفصل الى ثلاث مباحث كالتالي :

المبحث الأول : تجربة كينيا في استخدام تكنولوجيا المالية لتعزيز الاندماج في التجارة الدولية

المبحث الثاني : تجربة الامارات العربية في استخدام تكنولوجيا المالية لتعزيز الاندماج في التجارة الدولية

المبحث الثالث : تجربة الصين في استخدام تكنولوجيا المالية لتعزيز الاندماج في التجارة الدولية

المبحث الأول : تجربة كينيا في استخدام تكنولوجيا المالية لتعزيز الاندماج في التجارة الدولية

وتعد التجربة الكينية نموذجا رائدا وملامح استثنائية في هذا الصدد، حيث نجحت كينيا في التحول من اقتصاد يعتمد كلياً على النقد التقليدي إلى عاصمة إقليمية للابتكار الرقمي في شرق إفريقيا، مدفوعةً بالنجاح التاريخي لمنصة M-Pesa ، سوف نستعرض في هذا المبحث التجربة الكينية .

المطلب الأول : واقع استخدام تكنولوجيا المالية بكينيا

التكنولوجيا المالية في أفريقيا تسير بوتيرة نمو متسارعة رغم التحديات السياسية والاقتصادية والتنظيمية التي تواجهها العديد من دول القارة، فالخدمات المالية بأفريقيا تمر بمرحلة تحول حاسمة مع ازدهار هذه التكنولوجيا. وبات لدى الدول الأفريقية فرصة فريدة للاستفادة من هذا الزخم المتزايد، لا سيما مع تنامي دور شركات التكنولوجيا المالية، التي أصبحت جهات فاعلة ومنافسة قوية للمؤسسات المالية التقليدية، و من بين الدول البارزة في هذا المجال كينيا .

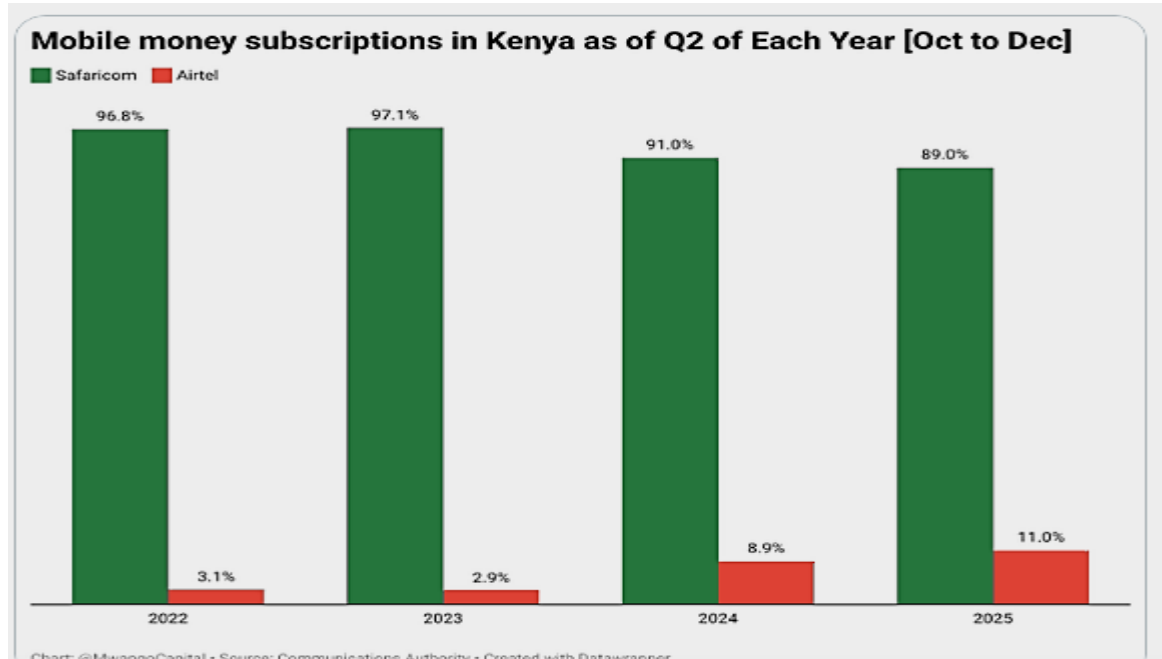
كلمة السر لدى كينيا هو استخدام التكنولوجيا المالية متمثلاً في تطبيق M-Pesa ، وكذا شركات التكنولوجيا المالية ، بالإضافة إلى البنية الرقمية التي سرعة انتشار التكنولوجيا كينيا .

أولاً- تطور استخدام تطبيق M-Pesa بكينيا

1- الشركات المتحكمة في تطبيق M-Pesa بكينيا

تم إطلاق تطبيق M-Pesa في كينيا عام 2007 من قبل شركة Safari ، ويرمز حرف ال M إلى كلمة Mobile وكلمة " Pesa " تعني مال وكان الهدف من هذا النظام في الأصل هو إتاحة الفرصة للمقترضين لسداد القروض متناهية الصغر عن طريق الهواتف المحمولة، وتحويل الأموال من شخص لآخر (P2P) والذي يسمح للأفراد بتسديد المدفوعات وإرسال التحويلات للآخرين دون الحاجة للبنوك، بدأت المزيد من البنوك التجارية في مفاوضات مع شركة الاتصالات Safari من أجل ربط خدماتهم إلى M-Pesa وكانت البداية مع حسابات التوفير لجذب المزيد من العملاء، ما يقرب من 60% من الناتج المحلي الإجمالي لكينيا يتدفق عبر خدمة M-PESA في شكل مدفوعات بقيمة 20 مليار دولار سنوياً .

شكل رقم (1-2) يوضح حصص الشركات الناشطة في سوق المال عبر الهاتف النقال في كينيا خلال الفترة من 2022-2025



المصدر : موقع (<https://mwangocapital.substack.com/>)

يظهر الشكل البياني المرفق تراجعاً تدريجياً في الحصة السوقية لشركة Safaricom في قطاع الاشتراكات المالية عبر الهاتف المحمول في كينيا، مقابل صعود ملحوظ وحديث لشركة Airtel خلال الفترة الممتدة بين عامي 2022 و 2025.

جدول رقم 01: يوضح حصص الشركات الناشطة في سوق المال عبر الهاتف النقال في كينيا خلال الفترة من 2022-2025

السنة	Safari.com	Airtel Kenya	التغيير في حصة safari	التغيير في الحصة airtel
2022	96.8	3.1	-	-
2023	97.1	2.9	0.3+	0.2-
2024	91.0	8.9	6.1-	6.0+
2025	89.0	11.0	0.2-	2.1+

المصدر : من إعداد الطلبة

التعليق :

يوضح الرسم البياني ان حصة كل من شركتي Safaricom (بالأخضر) و Airtel (بالأحمر) من إجمالي اشتراكات خدمات النقود عبر الهاتف المحمول في كينيا خلال الربع الثاني من كل عام بين 2022 ،

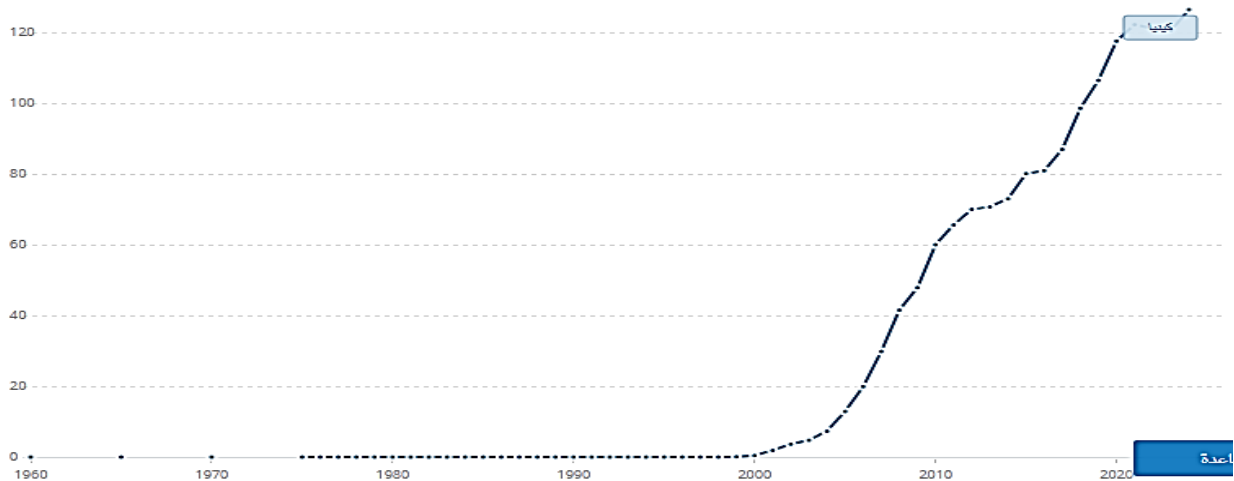
لا تزال Safaricom هي المهيمن بلا منازع على السوق، رغم تراجع حصتها تدريجيا مقابل نمو مستمر لحصة Airtel .

كما نلاحظ من الجدول ان حافظت شركة Safaricom على أكبر حصة في سوق الأموال عبر الهاتف المحمول في كينيا حتى ديسمبر 2025. ومع ذلك، انخفضت حصة M-Pesa في السوق من 96.8% في الربع الثاني من عام 2022 إلى 89.0% في الربع الثاني من عام 2025، حيث وسعت شركة Airtel Kenya حصتها من 3.1% إلى 11.0% خلال نفس الفترة .

2- انتشار M-Pesa في كينيا.

منذ إنطلاقه M-Pesa في كينيا عام 2007، حققت انتشارا واسعا وبحلول حيث أصبح لديها أكثر من 32 مليون مستخدم نشط شهريا، مما يمثل نسبة كبيرة من السكان البالغ عددهم حوالي 50 مليون نسمة، تستخدم M-Pesa على نطاق واسع في المدن والمناطق الريفية على السواء، مما يسهم في تعزيز الشمول المالي في جميع أنحاء البلاد.

شكل رقم (2-2) تطور اشتراكات الهاتف النقال في كينيا خلال الفترة 1975 الى 2024



المصدر: احصائيات صادرة عن البنك الدولي

التعليق : من خلال الشكل السابق نلاحظ ان المنحني الخاص بتطور استعمال الهواتف النقالة في كينيا كان منخفض جدا وثابت قبل سنة 2000 اما السنوات التي تلي 2000 نلاحظ بداية المنحني في الارتفاع التدريجي، ثم يتحول إلى نمو سريع وحاد خاصة بعد 2005، حيث شهدت كينيا طفرة كبيرة في انتشار الهاتف المحمول وهذا راجع للعديد من العوامل منها ظهور خدمات مبتكرة مثل الدفع عبر الهاتف المحمول M-Pesa.

3- البنية الرقمية في كينيا

تعد كينيا رائدة في الابتكار الرقمي، مدعومة باستثمارات واسعة في البنية التحتية وإطار قانوني وسياسي قوي. التزام البلاد برؤية كينيا 2030، والخطة المتوسطة الرابعة (2023-2027)، وأجندة التحول الاقتصادي من الأسفل إلى الأعلى (2022-2027) يجعلها المضيف المثالي لمركز الكفاءة. يتماشى هذا المشروع أيضا مع الخطة الرئيسية الوطنية الرقمية لكينيا، مع التركيز على الركائز الرئيسية للتحول الرقمي. تحرير قطاع الاتصالات ودخول شركات وخدمات اتصالات جديدة إلى السوق، استثمرت الحكومة بكثافة في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واتجهت إلى تحفيز الاستثمار والنمو في هذا القطاع وفقا لسياستها المعلنة، وصل حجم الاستثمار إلى 52 مليار شلن عام 2016، نجد أنه ارتفع إلى 57 مليار شلن عام 2019، إلى أن وصل إلى 36 مليار شلن عام 2020 .

مبادرة الكابلات البحرية في شرق إفريقيا، والتي تعرف بـ Cable System, EASSY ، وهي مبادرة الشراكة جديدة من أجل تنمية إفريقيا The Eastern Africa Submarine The New وذلك لربط بلدان شرق إفريقيا عبر كابل Partnership for Africa's Development, NEPAD، النطاق الترددي العريض . النظام البحري لشرق إفريقيا وقعت شركة شبكات البيانات الكينية عقداً مع شركة FLAG TELECOM الهندية؛ لربط ساحل ممبسا بساحل اليمن عن طريق الكابل البحري، فضلا عن مبادرة جنوب إفريقيا لتأسيس كابينة الألياف البصرية البحرية من أجل زيادة النطاق الترددي المتاحة من الكابلات البحرية 3-SAT .

إنشاء مدينة كونزا للتكنولوجيا مشروع حكومي تم طرحه في رؤية كينيا لعام 2030، وبدأ تشغيلها عام 2013 .

كما حدث تطور ملحوظ في سوق الاتصالات وما يقدمه من خدمات في كينيا الهاتف الثابت والمحمول والإنترنت .

إطلاق مركز مالي دولي في العاصمة نيروبي، من المتوقع أن يحول المركز الكيني نيروبي في النهاية إلى مركز مالي، مستوحى من المراكز المالية القائمة في عواصم أوروبا والشرق الأوسط والشرق الأقصى، مثل لندن ودبي وهونغ كونغ، على الرغم من تطور أسواق رأس المال في كينيا، فإن 75 بالمئة من تمويل الشركات يأتي من القطاع المصرفي، بينما يأتي الباقي من أسواق رأس المال، حسبما قالت وزارة الخزانة الكينية، مضيفة أن الوضع لم يكن مثاليا، يهدف المركز المالي الجديد إلى جمع أكثر من 2 مليار دولار أمريكي (235.74 مليار كوين) من خلال الاستثمارات من قبل 2030.

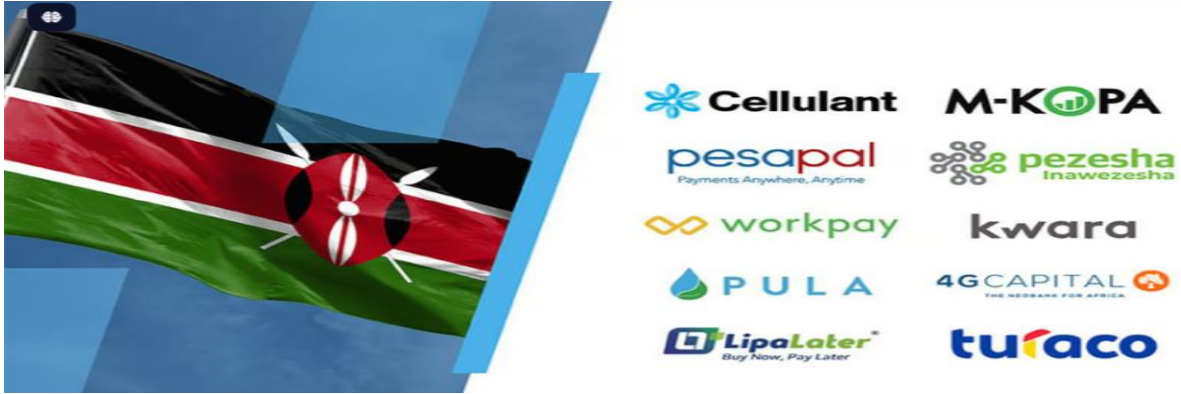
كما تعمل كينيا بشكل مستمر على استضافة مختلف المؤتمرات والفهم الخاصة بالتكنولوجيا مثل :

➤ مؤتمر ITW أفريقيا (نيروبي، 10-12 سبتمبر 2024)

➤ مؤتمر أفريقيا للاتصالات 2024 (كيب تاون، 12-14 نوفمبر 2024)

- قمة أفريقيا للتكنولوجيا (نيروبي، 12-13 فبراير 2025)
- قمة كينيا المتصلة 2025 (نيروبي)

4- الشركات الرائدة في مجال التكنولوجيا المالية بكينيا

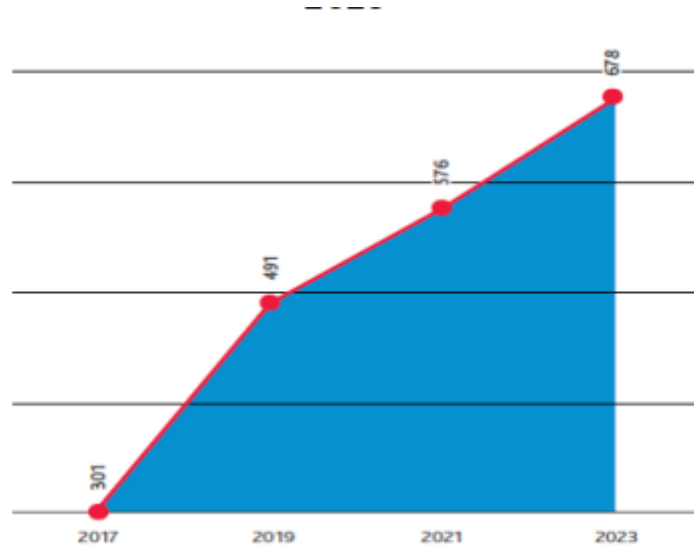


في عام 2023، بلغ عدد شركات التكنولوجيا المالية في كينيا 102 شركة، ما يمثل 15% من إجمالي الشركات الناشئة في هذا المجال في أفريقيا، وذلك وفقاً لتقرير "الابتكار المالي لأفريقيا 2023" الصادر عن مؤسسة "ديسربت أفريكا". وبهذا، تحتل كينيا المرتبة الثالثة كأكبر سوق للتكنولوجيا المالية في المنطقة، بعد نيجيريا التي تضم 217 شركة ناشئة (بحصة سوقية تبلغ 32%)، وجنوب أفريقيا التي تضم 140 شركة ناشئة (بحصة سوقية تبلغ 20.6%).

فيما يلي بعض من أفضل شركات التكنولوجيا المالية النشطة في كينيا:

- **SDK.finance**. بخبرة تزيد عن عقد من الزمان في مجال التكنولوجيا المالية، تعد شركة برمجيات رائدة، تقدم منصة معيارية تعتمد على واجهات برمجة التطبيقات (API) لبناء منتجات الدفع والخدمات المصرفية الرقمية
- **interpid** : أنظمة البيانات الجريئة متخصصة شركة "إنتربيد" التي تتخذ من نيروبي مقراً لها في تطوير برامج مصممة خصيصاً للبنوك ومؤسسات التمويل الأصغر ومقدمي الخدمات المالية الآخرين. وتشمل منتجاتها أنظمة الدفع ومراقبة المعاملات والتكامل مع منصات الدفع عبر الهاتف المحمول.
- **craft silicon** : تعد شركة كرافت سيليكون من الشركات الرائدة في مجال التكنولوجيا بالمنطقة، حيث تقدم حلولاً مصرفية وتمويلية صغيرة، ومنصات مصرفية عبر الهاتف المحمول، وأنظمة إدارة قروض رقمية. ويستخدم برنامجها على نطاق واسع في أفريقيا وأجزاء من آسيا.
- **Africa's Talking** بمجموعة واجهات برمجة التطبيقات (API) القوية التي توفرها، حيث تدعم المطورين بأدوات للرسائل النصية القصيرة (SMS) وخدمة USSD والمدفوعات. وتعتمد العديد من شركات التكنولوجيا المالية الكينية على بنيتها التحتية لتكامل الاتصالات والمدفوعات.

شكل رقم (2-3) عدد الشركات الناشئة النشطة في مجال التكنولوجيا المالية في أفريقيا خلال الفترة 2017-2023 .



المصدر: جيهان عبد السلام ، تحليل أثر التكنولوجيا المالية على اقتصادات أفريقيا دراسة قياسية على دولة كينيا منذ عام 2008 ، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية ، المجلد 10 ، العدد 20 ، جامعة القاهرة ، مصر ، 2025 ، ص 35 .

ويقدر رأس مال الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية بما يزيد على 1.6 مليار دولار حتى عام 2023 ، ويتمركز معظمها في جنوب أفريقيا، ونيجيريا ، ومصر، وكينيا، وغانا، وهي الدول التي تصنف ضمن أفضل 100 مركز للتكنولوجيا المالية على مستوى العالم.

المطلب الثاني : عوامل تطور استخدام التكنولوجيا المالية بكينيا

1- سهولة استعمال التكنولوجيا الرقمية و ضعف النظام المالي التقليدي في كينيا كانت البنوك في كينيا تحقق أرباحا ضخمة فامتلاك حساب مصرفي كان ولا يزال مكلفا بالرغم من وجود نسبة كبيرة من السكان في كينيا الذين لم يحصلوا على خدمات لاسيما الطبقة المتوسطة التي تتوسع بسرعة، ثم ظهرت هذه شركات التكنولوجيا المالية لتعمل على تغيير النظام المالي بكينيا من خلال نشر الشمول المالي لمختلف شرائح المجتمع فقد كان هناك قصور للخدمات البنكية التقليدية أدى ضعف تغطية البنوك التقليدية في المناطق الريفية وعدم كفايتها إلى خلق فجوة سدتها التكنولوجيا المالية، مما وفر خدمات مالية شاملة للمحرومين منها كما ان نجاح نظم M-Pesa الذي اطلقتها شركة سافاريكوم ساهم في تسهيل عمليات شركات التكنولوجيا المالية، هذه الخدمة التي أحدثت ثورة في الدفع والتحويل المالي عبر الهاتف المحمول، حيث يمر عبرها ثلثا الناتج المحلي الإجمالي تقريبا، وساعدت خدمات الهاتف المحمول على إدارة الكينيين لمخاطرهم المالية حيث ظهر الفارق بين مستخدمي الحسابات المالية المحمولة ونظرائهم من غير المستخدمين، عندما حدث انخفاض غير متوقع في الدخل، فلم يتغير إنفاق مستخدمي الحسابات المالية

المحمولة بينما انخفض إنفاق نظرائهم بـ 10%، يمتلك الكينيون كلا النوعين من الحسابات المالية حسابات مالية مصرفية وحسابات مالية محمولة مما يعكس كيفية قيام الكينيين بمدفوعاتهم الإلكترونية. يستخدم حوالي 40% من البالغين الحسابات المالية المحمولة لإجراء تلك المدفوعات، بينما يستخدم 29% من البالغين الطريقتين يستخدمون الحسابات المالية المتنقلة ويستخدمون الهاتف المحمول أو الإنترنت للدخول إلى حساباتهم المالية المصرفية.

2- البيئة التنظيمية السياسية والرقمية في كينيا.

حيث ان كينيا تسير بخطوات ثابتة ومتسارعة نحو الابتكارات المالية الشاملة ، بسبب بيئتها التنظيمية الإيجابية ، حيث تبني البنك المركزي الكيني سياسات مرنة ومُشجعة للابتكار في مجال الدفع الرقمي، مما وفر بيئة قانونية آمنة لنمو شركات التكنولوجيا المالية..، كما ان كينيا ثالث أكبر الدول في القارة الإفريقية من حيث الإمكانيات الاقتصادية، ويعزى ذلك إلى الاستثمارات الهائلة في البنية التحتية، وخطوات تحسين مناخ الأعمال وزيادة الصادرات، إذ سمحت لهم السياسة المالية التوسعية في دول شرق إفريقيا بتمويل مشاريع ، كما تميز السوق الكيني بوجود روح ريادية قوية، وارتفاع في مستوى المعرفة المالية، بالإضافة إلى المنافسة بين شركات الاتصالات والبنوك لتقديم خدمات مالية رقمية منخفضة التكلفة، و تعتبر البنية التحتية التي قامت كينيا بخلقها من خلال استراتيجيات و استشرافات مستقبلية كالمخطط الوطني لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى تعزيز القدرة التنافسية لكينيا من خلال الاستفادة من مواردها في الاستعانة بمصادر خارجية في العمليات التجارية وتعزيز قدراتها على مواجهة التحديات التكنولوجية المستقبلية.

إذ أن رؤية عام 2030 حيث لتطوير وتنمية كينيا تعتمد على توفير الرخاء لجميع شرائح المجتمع الكيني، من خلال برامج التنمية الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق معدل نمو في حدود 10% سنويا إلى أن يصل إلى 25% خلال السنوات المقبلة.

3- المنهج التنظيمي للبنك المركزي الكيني : من العناصر الرئيسية الأخرى لنمو M-PESA الواجب الإشارة إليها الموقف التنظيمي الذي اعتمدته البنك المركزي الكيني، فقد قرر عدم معارضة دخول شركات الاتصالات القطاع المالي، طالما قدمت ضمانات كافية اعتمد البنك المركزي وضع فوقي كمنظم وسمح بخوض التجربة بغية تعزيز الابتكار وسمح الوضع الرائد المنصة Safaricom بتحقيق استثمار كبير على مستوى الوكلاء وشبكات المحمول وبسبب ضغوط منافسيها، تلقت Safaricom في عام 2016 أمراً من السلطات المعنية بالمنافسة في كينيا بفتح شبكتها من وكلاء - أمام شركات الاتصالات الأخرى التي تقدم الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول وبعد مرور سنة توصلت شركات الاتصالات إلى اتفاق يسمح للمستخدمين بتبادل النقود، بغض النظر عما إذا كان كلا طرفي المعاملة يتعاملان مع شركة الاتصالات نفسها.

المطلب الثالث : دور التكنولوجيا المالية في اندماج كينيا بالتجارة الدولية

❖ توفير التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تقدر مؤسسة التمويل الدولية أن 40% من الشركات الصغيرة والمتوسطة أي ما يقارب 65 مليون شركة خاصة في البلدان أفريقية، لديها احتياجات تمويلية غير ملبأة تقدر بنحو 5.2 تريليون دولار سنوياً، وهو ما يعادل 1.4 ضعف المستوى الحالي للإقراض العالمي لهذه الشركات. وتشير التقديرات إلى أن حوالي نصف هذه الشركات الرسمية لا تستطيع الوصول إلى الائتمان الرسمي، ومن هنا تبرز أهمية التكنولوجيا المالية لقدرتها على تلبية احتياجات مختلف الفاعلين الاقتصاديين من أسر وشركات وحكومات وبنوك وجهات تنظيمية بكفاءة وشمولية أكبر، وفتح المجال أمام الأنشطة الاقتصادية الدولية كمسار نحو التعافي الاقتصادي (2024)، ويزداد هذا الدور أهمية في ظل تأثر قطاع الأعمال غير الرسمي في أفريقيا بتداعيات الأزمات العالمية وانعكاساتها على القارة.

❖ ابتكارات التكنولوجيا المالية تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية للشركات في مختلف أنحاء العالم وتعمل منصات مثل Indiegogo Kickstarter على تمكين الشركات من جمع رؤوس الأموال مباشرة من المستثمرين الأفراد، متجاوزة الوساطة التقليدية للمؤسسات المالية. وعلاوة على ذلك، توفر منصات الإقراض عبر الإنترنت عمليات مبسطة لطلبات القروض، ما يتيح للشركات الوصول السريع إلى رأس المال لدعمها في مختلف عمليات التجارة الدولية .

❖ تبسيط عمليات الدفع احداث التكنولوجيا المالية تحولاً جذرياً في هذا المجال من خلال توفير مدفوعات سلسلة وفورية. فقد أسهمت تطبيقات الدفع عبر الهاتف المحمول مثل PayPal و Venmo و Alipay ، والتي أصبحت شائعة في العديد من دول خاصة أفريقيا، في جعل إرسال واستلام الأموال التجارة الدولية أمراً بسيطاً لا يتعدى بضع نقرات على شاشة الهاتف الذكي. بالإضافة إلى ذلك، أدت حلول الدفع الرقمية إلى تقليل الاعتماد على النقد المادي، مما خفف من المخاطر المرتبطة بحمل مبالغ كبيرة من المال، سواء بالنسبة للأفراد أو الشركات.

❖ تحسين الوصول إلى فرص الاستثمار : تسهم التكنولوجيا المالية في تسهيل المعاملات المالية الدولية ، مما يعزز من فرص الاستثمار تحولت نيروبي إلى مركز إقليمي للتكنولوجيا المالية في أفريقيا، متساوية مع جنوب أفريقيا ونيجيريا ومصر، بفضل بيئة تنظيمية داعمة واهتمام دولي متزايد حيث تستعد مدينة نيروبي الكينية لاستضافة واحدة من أبرز الفعاليات المالية في القارة، حيث تنطلق قمة Africa Fintech Live 2026 في 7 ماي المقبل بمشاركة واسعة من قادة قطاع التكنولوجيا المالية، وصناع القرار، والمستثمرين، بهدف مناقشة مستقبل الخدمات المالية في أفريقيا وتسريع وتيرة الابتكار في القطاع. وتأتي هذه القمة في وقت يشهد فيه قطاع التكنولوجيا المالية في أفريقيا نمواً متسارعاً، مدفوعاً بارتفاع معدلات التحول الرقمي وانتشار الهواتف الذكية، إلى جانب الطلب المتزايد على حلول مالية مرنة تسهم في تعزيز الشمول المالي داخل القارة.

ويتوقع أن تستقطب الفعالية نخبة من الشركات الناشئة والمؤسسات المالية الكبرى، إضافة إلى خبراء التكنولوجيا والمستثمرين، لمناقشة أبرز التحديات والفرص في السوق، بما يشمل المدفوعات الرقمية، والخدمات المصرفية الرقمية، وتقنيات البلوك تشين، والتمويل اللامركزي.

وتركز أجندة القمة على استعراض أحدث الابتكارات في مجال التكنولوجيا المالية، مع تسليط الضوء على دور الذكاء الاصطناعي في تطوير الخدمات المصرفية، وتحسين تجربة المستخدم، وتعزيز كفاءة العمليات المالية، إلى جانب مناقشة الأطر التنظيمية التي تحكم هذا القطاع سريع التطور.

المبحث الثاني : تجربة الامارات العربية في استخدام تكنولوجيا المالية لتعزيز الاندماج في التجارة الدولية

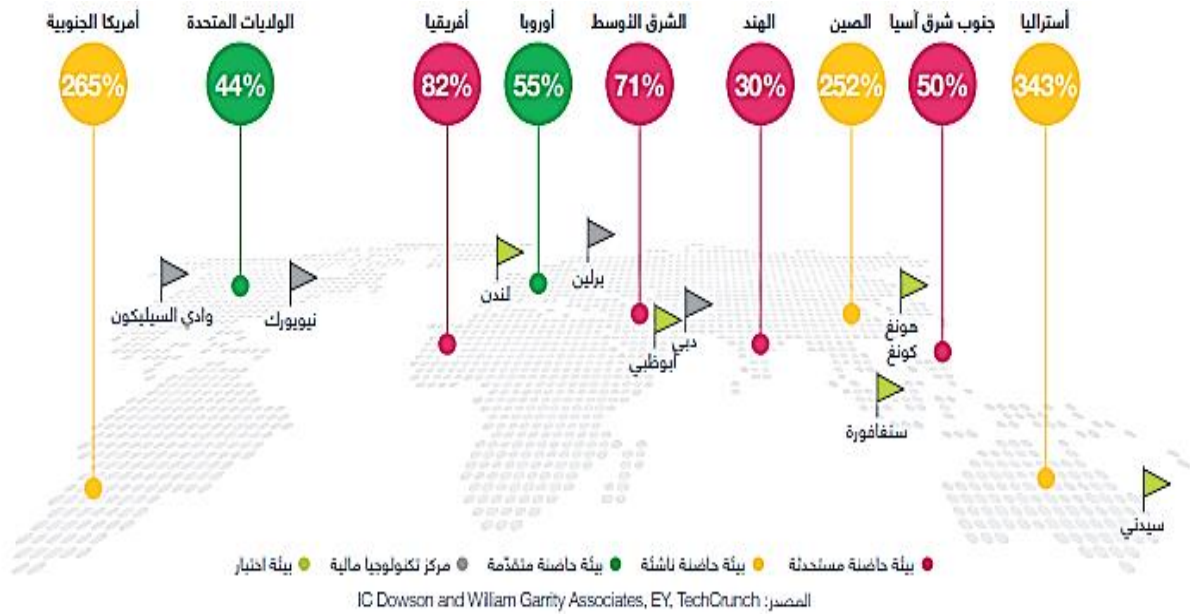
انطلاقاً من الرؤية الاستراتيجية لدولة الإمارات العربية المتحدة في بناء اقتصاد معرفي ومستدام، أدركت الدولة مبكراً أن الريادة في حركة التجارة الدولية لم تعد تقتصر على تطوير الموانئ واللوجستيات التقليدية فحسب، بل ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى تبني الحلول الرقمية والابتكارات المالية ، هذا ما سوف نقوم بدراسته في هذا المبحث .

المطلب الأول : سوق التكنولوجيا المالية في الإمارات العربية

الإمارات العربية المتحدة تعد واحدة من الدول الرائدة في مجال التكنولوجيا المالية (Fintech) ، وهو قطاع مبتكر يجمع بين التكنولوجيا والقطاع المالي، وقد أصبح مشهد التكنولوجيا المالية في الإمارات واحداً من أبرز الفرص الواعدة في منطقة الشرق الأوسط، بفضل الدعم الكبير من الحكومة، والنمو المستمر في الطلب على الحلول الرقمية، إلى جانب البيئة المزدهرة للشركات الناشئة.

في عام 2022، تم تصنيف الإمارات ضمن أفضل 25 مركزاً عالمياً للتكنولوجيا المالية من قبل Findexable، مما يعكس تزايد تأثيرها في هذا القطاع. وصلت قيمة سوق التكنولوجيا المالية المحلي إلى رقم قياسي بلغ 2.5 مليار دولار أمريكي بحلول عام 202 ، استقطبت شركات التكنولوجيا المالية الناشئة بالإمارات العربية استثمارات بقيمة تقارب 265 مليون دولار في 2024 ما يعادل ثلث إجمالي التمويل الممنوح للشركات الناشئة في الدولة ، بينما حجم سوق التكنولوجيا المالية 3.16 مليار دولار سنة 2024 ، من المتوقع أن يصل إلى 5.71 مليار دولار بحلول عام 2029، مع توقعات بوصوله لـ 4,31 مليار في مع نهاية سنة 2026.

الشكل رقم (2-4) الاستثمارات العالمية في مجال التكنولوجيا المالية



نلاحظ أن أستراليا تتصدر القائمة بنسبة نمو مرتفعة جدا بلغت 343%، تليها أمريكا الجنوبية بنسبة 265%، ثم الصين بنسبة 252%، وهو ما يعكس تسارع تبني الحلول المالية الرقمية في هذه المناطق، خاصة مع توسع الخدمات المالية غير التقليدية والاعتماد المتزايد على الابتكار التكنولوجي .

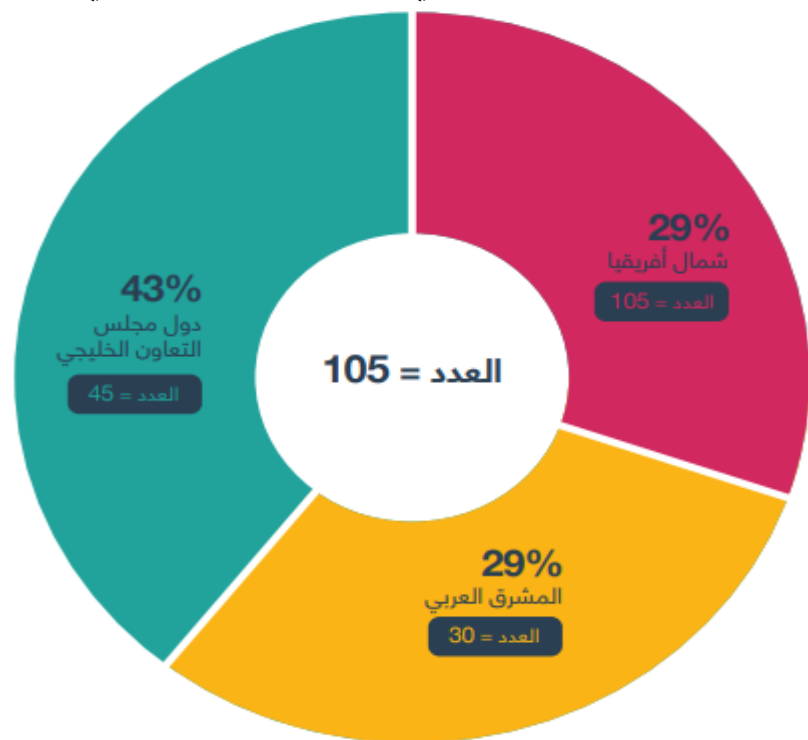
في المقابل، تسجل إفريقيا نسبة نمو معتبرة (82%) والشرق الأوسط (71%) وأوروبا (55%)، وهي مؤشرات تدل على دخول هذه المناطق مرحلة نمو متوسطة مدفوعة بالإصلاحات المالية وزيادة الاستثمار في الشركات الناشئة الرقمية.

أما الولايات المتحدة الأمريكية، رغم كونها من أكبر الأسواق العالمية في هذا المجال، فقد سجلت نسبة أقل نسبياً (44%) مقارنة بباقي المناطق، وهو ما يمكن تفسيره بوصول السوق إلى درجة من النضج والاستقرار. كذلك، تسجل الهند أدنى نسبة (30%) رغم إمكانياتها الكبيرة، ما يشير إلى وجود تحديات هيكلية أو تنظيمية تحد من تسارع النمو.

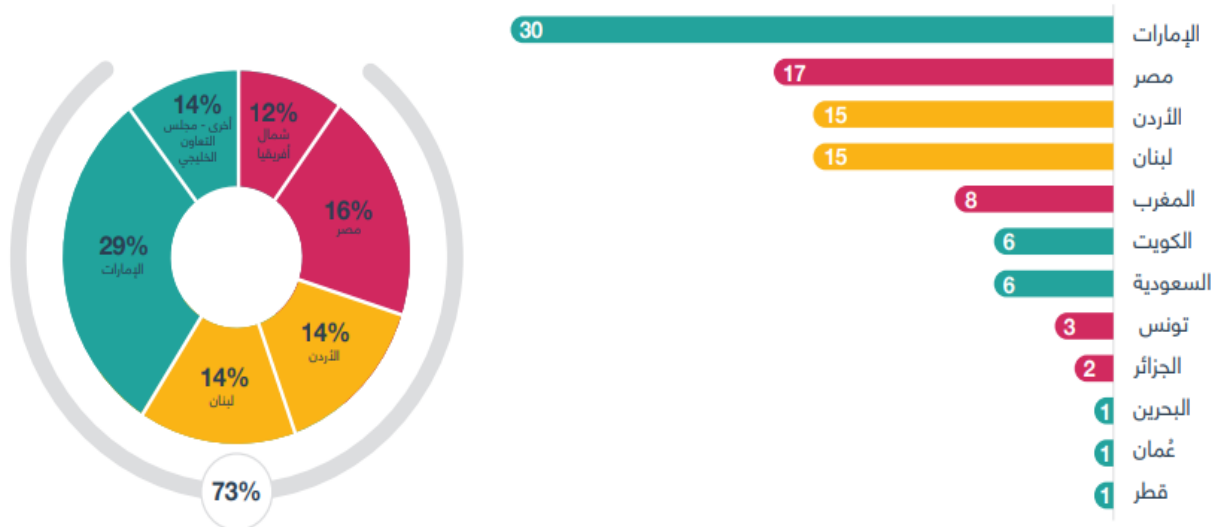
وكماحظة لا تغفل ان لكل بلد مجال ينشط فيه فالولايات المتحدة تنشط في بيئة حاضنة متقدمة ، بينما الامارات العربية وتنشط في مجال مراكز تكنولوجيا مالية ، فيما هناك مناطق أخرى مختلفة .

1-الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية بالامارات العربية

الشكل رقم (2-5) التوزيع الجغرافي للشركات الناشئة العربية في مجال التكنولوجيا المالية



المصدر : مختبر ومضة للأبحاث (تقرير التكنولوجيا المالية)



التعليق

من خلال الشكل رقم (2-5) الخاص بالتوزيع الجغرافي للمؤسسات الناشئة في تكنولوجيا المالية في الدول العربية نلاحظ ان دول مجلس التعاون الخليجي تستحوذ على النسبة الأكبر بـ 43% 45 مؤسسة، ما يدل على تركيز ملحوظ للعينة في هذه المنطقة، وهو ما قد يعكس أهمية هذا السوق أو سهولة الوصول إلى بياناته، في المقابل، تتساوى كل من شمال إفريقيا والمشرق العربي بنسبة 29% لكل منهما، أي ما يعادل 30 مؤسسة، مما يشير إلى تمثيل متوازن نسبياً لهاتين المنطقتين، يبرز الشكل وجود تباين في توزيع المؤسسات مع ميل واضح نحو دول الخليج، وهذا راجع الى الخصوصيات الاقتصادية لكل منطقة.

ابرز الشركات الناشطة في مجال التكنولوجيا المالية بالامارات العربية



Tabby : يقدم حلول مبتكرة للشراء الآن، وادفع لاحقاً للمستهلكين في المنطقة، يسهل خيارات الائتمان في نقطة البيع، مما يتيح التمويل الاستهلاكي السهل، يقدم حل شراء الآن ودفع لاحق شائع يعزز مرونة المستهلك.

Sarwa : يقدم حلول استثمارية آلية مصممة خصيصاً للمستثمرين الأفراد، يقدم حلول استثمارية رقمية تستهدف إدارة الثروات والادخار، يقدم خدمات استثمار آلية تهدف إلى جعل إدارة الثروات متاحة.

Beehive : يتطور قطاع التكنولوجيا المالية في الإمارات بسرعة كبيرة، مدفوعاً بالتكنولوجيا والاستثمار، يركز على الإقراض من نظير إلى نظير، ويربط المقترضين بالمقرضين مباشرة، يستفيد من التكنولوجيا لتبسيط وتسهيل حلول الإقراض البديلة.

2- البنية التحتية الرقمية بالامارات العربية

الريادة في الألياف الضوئية (Fiber) تصدرت الإمارات المركز الأول عالمياً في انتشار شبكات الألياف الضوئية (FTTH) لعام 2026، حيث تغطي هذه الشبكات أكثر من 99.7% من المنازل، مما يضمن إنترنت فائق السرعة وموثوقية عالية.

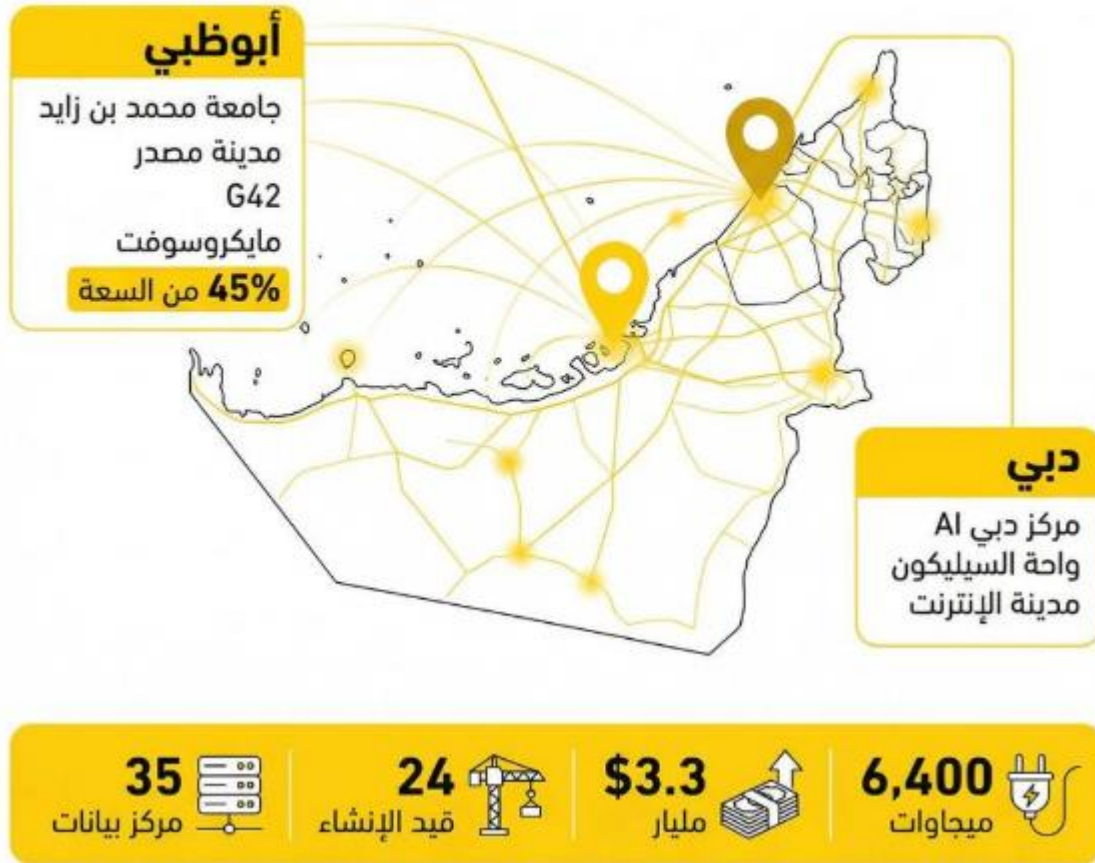
شبكات الجيل الخامس 5G: تعد الإمارات من أوائل الدول عالمياً في تبني ونشر شبكات الجيل الخامس، وتسعى حالياً لاختبار تقنيات الجيل السادس 6G بالتعاون مع كبرى الشركات تم استثمارات ضخمة في تطوير البنية التحتية الرقمية، تشمل 5.8 مليار درهم مخصصة لتوسيع شبكات الجيل الخامس 5G سنة 2025 .

الشبكة الإلكترونية الاتحادية: (FedNet) تمثل العمود الفقري للتحويل الرقمي الحكومي، حيث تربط جميع الجهات الحكومية الاتحادية، وتوفر خدمات سحابية، وأمن سيبراني، وأتمتة متقدمة لضمان كفاءة الخدمات الرقمية.

المدن الذكية والذكاء الاصطناعي: تتبنى الإمارات حلول إنترنت الأشياء (IoT) ، والذكاء الاصطناعي (AI) ، وتقنيات البلوك تشين (Blockchain) في مختلف قطاعات البنية التحتية، بما في ذلك النقل والخدمات المالية.

خريطة البنية التحتية الرقمية في الإمارات

بنية تحتية رقمية متكاملة تدعم الابتكار



3- قطاع الاتصالات بالامارات العربية

مع استمرار الحكومة في تقديم خدمات رقمية متطورة وتطوير البنية التحتية، تظل الإمارات نموذجاً عالمياً للتحويل الرقمي والاقتصاد المعتمد على التكنولوجيا والمعلومات حيث انفقت 191.6 مليار درهم «52.23 مليار دولار» سنة 2025. وتظهر توقعات النمو أن هذا السوق سيواصل التوسع بمعدل نمو سنوي مركب بنحو 10.29% حتى عام 2030 ، ويعكس هذا زيادة ملحوظة في الإنفاق على البنية التحتية الرقمية، والخدمات السحابية، والاتصالات، والحلول المتعلقة بالذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء. شهد قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في الإمارات، تطوراً مستمرا خلال 2025، حيث أظهرت البيانات العالمية تقدماً ملحوظاً في جودة الشبكات وسرعة الإنترنت وانتشار الخدمات الرقمية. وفقاً لتقرير (DataReportal 2025 (We Are Social & Hootsuite)، بلغ عدد اشتراكات الهاتف المتحرك في الإمارات 21.9 مليون مشترك، ما يمثل زيادة بنسبة 4.8% مقارنة بـ 2024، ما يعكس كثافة الاستخدام الرقمي بين السكان، إذ يمتلك العديد منهم أكثر من خط لأغراض شخصية أو مهنية.

بالنسبة لمستخدمي الإنترنت، سجلت الإمارات 11.1 مليون مستخدم نشط، أي ما يعادل انتشار الإنترنت بنسبة 99% من إجمالي السكان، بينما بلغ عدد حسابات التواصل الاجتماعي النشطة 11.3 مليون حساب، وفق DataReportal 2025 وهذه الأرقام تؤكد جاهزية السوق الرقمي الإماراتي لدعم التحول الرقمي المستدام، وتعزز قدرة الشركات والمؤسسات الحكومية على تقديم خدمات مبتكرة ومتقدمة.

المطلب الثاني : مبادرات واستراتيجيات التكنولوجيا المالية في الإمارات العربية

أولاً- مبادرات الإمارات العربية في مجال التكنولوجيا المالية

1- مكتب التكنولوجيا المالية فنتيك : يهدف مكتب التكنولوجيا المالية "فنتيك"، الذي أطلقه المصرف المركزي في عام 2020، إلى بناء نظام بيئي واضح للتكنولوجيا المالية في دولة الإمارات، وإلى أن تحظى دولة الإمارات بالمركز الأول للتكنولوجيا المالية على المستويين الإقليمي والعالمي. يعمل مكتب التكنولوجيا المالية مع الشركاء الرئيسيين لتطوير نظام بيئي للتكنولوجيا المالية يستند إلى خمس ركائز هي :

- الطلب
- رأس المال
- السياسات
- المواهب
- البنية التحتية.

2- مبادرات البلوكشين : سلسلة الكتل أصبحت بالغة الأهمية في عالم التكنولوجيا المالية ومن المتوقع أن يؤدي نظام دفتر الأستاذ المفتوح إلى إحداث ثورة في العديد من الصناعات، بما في ذلك قطاع التمويل تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة واحدة من الشركات الرائدة في البلاد التي تستخدم تكنولوجيا البلوكشين من خلال استراتيجية البلوكشين الوطنية، تخطط حكومة الإمارات العربية المتحدة لتكون بلا ورق بحلول عام 2020 وهذا سيجعل التقنية أكثر انتشاراً، مع العديد من المنظمات التي تحاول إيجاد أفضل الطرق للاستفادة منها حيث ستشارك الاستراتيجية في نصف معاملات الحكومة التي ستستخدم منصة البلوكشين بحلول عام 2021.

3- المبادرات التشريعية : أكدت هيئة دبي للخدمات المالية وهي هيئة التنظيم المالي الرئيسية في دبي، أن شركات التكنولوجيا المالية قد تم إعدادها لتحقيق النجاح من خلال رخصة اختبار الابتكار، أو معدة تسريع التكنولوجيا المالية حيث تدرك السلطات أهمية الاستثمار في التكنولوجيا المالية وتبحث عن أفضل طريقة لتشجيع شركات التكنولوجيا المالية على القيام بأعمال في دبي، وكذلك في المنطقة ككل.

4-عمليات الدمج والاستحواذ : اندمج بنك أبو ظبي الوطني وبنك الخليج الأول ليصبغا بنك أبو ظبي الأول، ثاني أكبر بنك في دول مجلس التعاون الخليجي، ومع حدوث المزيد من عمليات الاندماج على مدار السنوات الثلاث إلى الخمس المقبلة، فإن الحاجة إلى الاستثمار في التكنولوجيا الموحدة ستزيد.

أولاً- استراتيجيات الامارات العربية في مجال التكنولوجيا المالية

1-مجالات تركيز الاستراتيجيات

هناك خمسة مجالات تركيز استراتيجية تشكل اللبنة الأساسية لبناء قطاع تكنولوجيا مالية قوي ومستدام في دولة الإمارات. ويلعب مكتب التكنولوجيا العالية دوراً جوهرياً في مجالات التركيز هذه:

الواجهة التنظيمية : واجهة بين المشاركين في السوق والجهات الرقابية داخل المصرف المركزي ويشمل ذلك، ساند بوكس التنظيمي ومركز الابتكار والحوارات الإقليمية والاستطلاعات في القطاع.

التنسيق والاتصال : يعمل مكتب التكنولوجيا المالية بمثابة منصة تنسيق لتبادل الأفكار المتعلقة بمبادرات التكنولوجيا المالية المبتكرة مع الشركاء الرئيسيين. ويشمل هذا اللجان التي تسمح للشركاء الرئيسيين بعقد الاجتماعات ومناقشة الأفكار، وإقامة الفعاليات والأنشطة المساعدة التي تهدف إلى التغلب على تحديات التكنولوجيا المالية بشكل مشترك.

تنمية المواهب : المساعدة في تنمية المواهب بهدف تلبية الاحتياجات المتزايدة لقطاع التكنولوجيا المالية - ويتم تحقيق ذلك من خلال برنامج تنمية المواهب / برنامج تطوير المسارات المهنية.

البحوث والتطبيق : مبادرة لإعداد بحوث في قطاع العمل المتعلق بالتطبيقات المحتملة ومخاطر حلول التكنولوجيا المالية مثل خدمات الأمن السيبراني، وتكنولوجيا السجلات الموزعة ("البلوك تشين"، وتمويل التجارة، والدفع الإلكتروني، والذكاء الاصطناعي، ومبدأ أعرف عميلك.

. التعاون الوطني / عبر الحدود : يحافظ مكتب التكنولوجيا المالية على علاقات شراكة مع الشركاء الرئيسيين داخل الدولة وعبر الحدود مثل اتفاقيات التعاون والمشاريع العابرة للحدود، واللجان الدولية. وشبكة الابتكار المالي العالمية، والأنشطة المماثلة.

المطلب الثالث : تعزيز الاندماج المالي في الامارات العربية من خلال التكنولوجيا المالية

تتمتع الإمارات العربية المتحدة بموقع متقدم كمركز مالي عالمي حيث تضم مؤسسات مالية دولية كبرى، تحتضن مراكز مالية مثل مركز دبي المالي العالمي وسوق أبوظبي العالمي ، ترتبط بشبكة واسعة من الشراكات المالية الدولية هذا ما يساهم في اندماجها في التجارة الدولية بسهولة .

تسهيل المدفوعات والتحويلات العابرة للحدود : من خلال استخدام المحافظ الرقمية والتطبيقات المالية ، كمثال محفظة الإمارات الرقمية Emirates Digital Wallet أنشئت محفظة الإمارات الرقمية كحل لاستبدال الأموال النقدية، حيث تمكن من إتمام المدفوعات والتحويلات المالية الدولية باستخدام الهواتف الذكية والأجهزة النقالة الأخرى، وتدعم بذلك مبادرة الحكومة الذكية في الإمارات العربية المتحدة. هذا ما يساهم في تقليل تكلفة وزمن التحويلات الدولية بالإضافة الى دعم التحويلات الفورية بين الدول، أما سنة 2020 فقد طورت دولة الإمارات استراتيجية التكنولوجيا المالية لدعم جهود الحكومة في ترسيخ مكانة الإمارات كمركز عالمي رائد في مجال التكنولوجيا المالية من جهة، ومجابهة التحديات غير المسبوقة التي فرضتها التكنولوجيا المتسارعة، قام المصرف المركزي بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لأنظمة الدفع بهدف

تحديث البنية التحتية وتطوير الأنظمة الرقمية في الإمارات، وتوفير حلول دفع مبتكرة تزيد من مستوى الشمول المالي وتسهم في تفعيل المعاملات غير النقدية.

الابتكار في تقنيات البلوك تشين : حيث قامت الإمارات عام 2018 بإطلقت البلوك تشين، والتي تهدف إلى تحويل 50% من المعاملات الحكومية على البلوك تشين في غضون ثلاث سنوات الهدف منها تحسين الشفافية في المعاملات الدولية ،تقليل الاعتماد على الوسطاء ، تسريع عمليات التسوية المالية . تمكين الشركات الناشئة من الوصول للأسواق العالمية : من خلال انشاء منصات التمويل الجماعي الدولية، مع تسهيل جذب الاستثمارات الأجنبية .

تعزيز الشمول المالي مؤشرات الشمول المالي دولة الامارات العربية



المصدر: فنيش ايمان ونجار حياة ، التكنولوجيا المالية كآلية لتعزيز الشمول المالي الرقمي في الإمارات العربية المتحدة في ظل جائحة كورونا ، مجلة بحوث الاقتصاد و المناجمت ، المجلد 04 ، العدد 1 ، جامعة جيجل ، الجزائر ، 2023 ص 155 .

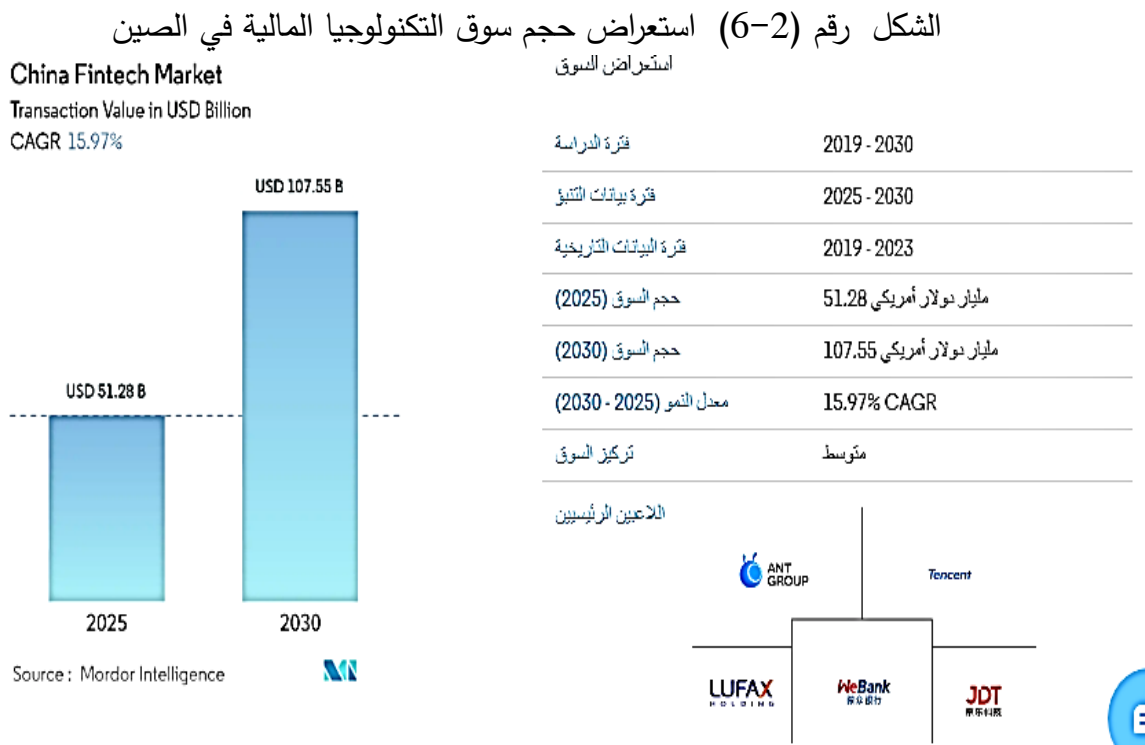
تشهد دولة الإمارات العربية المتحدة تقدماً ملحوظاً في مجال الخدمات المالية الرقمية، حيث سجلت مؤشرات الشمول المالي الرقمي ارتفاعاً بارزاً، لا سيما بعد اعتماد مجموعة من السياسات والاستراتيجيات الداعمة للتحويل الرقمي .وقد ساهم هذا التوجه في تعزيز اعتماد تطبيقات التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي، إلى جانب توفير متطلبات أساسية لنجاح هذه المبادرات مثل البنية التحتية الرقمية المتطورة والأطر التشريعية

والتنظيمية المناسبة. بفضل هذه الجهود، تمكنت الإمارات من ترسيخ مكانتها كرائدة في مجال التكنولوجيا المالية، محققة مستويات متقدمة من الشمول المالي الرقمي ضمن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

المبحث الثالث : تجربة الصين في استخدام تكنولوجيا المالية لتعزيز الاندماج في التجارة الدولية

تمثل تجربة جمهورية الصين الشعبية في توظيف التكنولوجيا المالية (Fintech) نقطة تحول جوهرية في هيكلية الاقتصاد العالمي؛ إذ لم تعد الحلول الرقمية الصينية مجرد أدوات لتسهيل المعاملات، بل تحولت إلى محرك أساسي لإعادة صياغة قواعد التجارة الدولية والاندماج فيها ، سوف نسلط الضوء على التجربة الصينية في هذا المجال .

المطلب الأول : حجم سوق التكنولوجيا المالية في الصين



المصدر : <https://www.mordorintelligence.com>

التعليق :

من خلال الشكل السابق الخاص بسوق التكنولوجيا المالية في الصين خلال الفترة 2019-2030 (المليار دولار أمريكي) نلاحظ ان معدل النمو السنوي المركب 15.97% CAGR ، حيث بلغت قيمة السوق سنة 2025 حوالي 51.28 مليار دولار كما يتوقع ان تصلح قيمة السوق سنة 2030 الى حوالي 107.55 مليار دولار

ومن الرسم البياني نجد ان السوق سيتضاعف تقريبا من 51.28 إلى 107.55 مليار دولار خلال خمس سنوات. هذا يعكس توسعا سريعا في قطاع التكنولوجيا المالية في الصين. وهذا راجع للعوامل التالية سرعة

نمو التجارة الإلكترونية، والزيادة السريعة في معدلات تغلغل الإنترنت والهواتف المحمولة، وعدم حصول عدد كبير من المستهلكين على خدمات كافية من المؤسسات المالية الرائدة، اقترنت بالدعم التنظيمي وسهولة الحصول على رأس المال.

1- شركات التكنولوجيا المالية في الصين

تعتبر الصين واحدة من الدول الرائدة في مجال التكنولوجيا المالية ، حيث أن الشركات المحلية في الصين تمكنت من تخطي حاجز (4000) براءة اختراع حول التقنية، اذ تمتلك الصين نصف براءات الاختراع المتعلقة بالتكنولوجيا المالية حول العالم حيث ارتفعت تطورات التقنية في جمهورية الصين بشكل ملحوظ خاصة بعد التأييد الرسمي من الرئيس الصيني.

يضم قطاع التكنولوجيا المالية في الصين 4380 شركة ، منها 1770 شركة ممولة، جمعت مجتمعة 77.9 مليار دولار أمريكي من رأس المال الاستثماري والأسهم الخاصة وحققت 38 شركة منها مكانة الشركات المليارية.

الجدول رقم 02 المؤشرات الرئيسية للشركات التكنولوجيا المالية في الصين سنة 2026

إجمالي التمويل	أفضل الشركات	إجمالي الشركات
77.9 مليار دولار	، أنيموكا براندز تايجر بروكرز	ألف 4.38
+شركات الفئة ج	+شركات الفئة أ	الشركات الممولة
256	581	1.77 ألف

المصدر : <https://tracxn-com.translate.goog>

التعليق :

من خلال الجدول رقم 02 السابق نلاحظ ان هناك حجما كبيرا من الاموال في قطاع الشركات الناشئة، حيث بلغ إجماليها حوالي 77.9 مليار دولار، وهو ما يدل على قوة جاذبية السوق المرتبطة بالتكنولوجيا والابتكار. كما يشير وجود شركات رائدة مثل تايجر بروكرز وأنيموكا براندز إلى الدور المحوري الذي تلعبه الشركات الكبرى في استقطاب التمويل وتعزيز ديناميكية السوق.

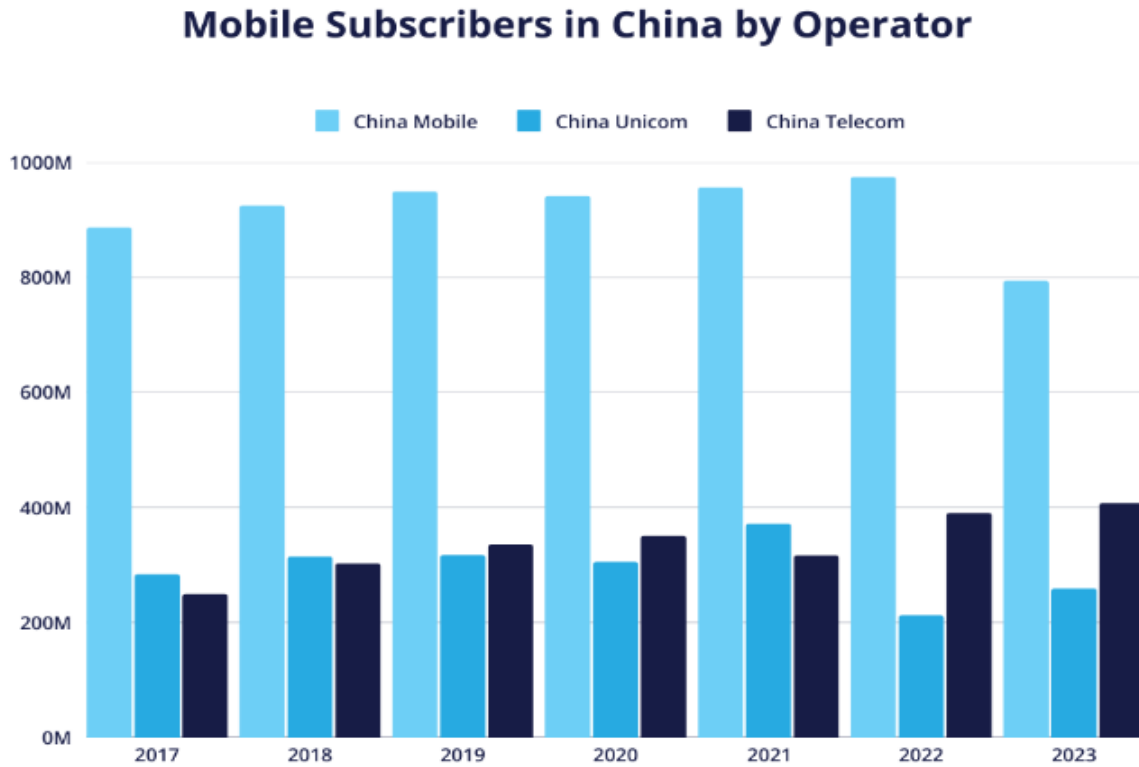
من جهة أخرى، يظهر عدد الشركات الإجمالي البالغ 4.38 ألف شركة اتساع قاعدة الشركات الناشئة، ما يعكس بيئة استثمارية نشطة وتنافسية، أما فيما يتعلق بتوزيع الشركات حسب الفئات، فنلاحظ أن عدد شركات الفئة أ + بلغ 581 شركة، مقابل 256 شركة من الفئة ج+.

2- واقع قطاع الاتصالات في الصين

البيانات الضخمة تتحول الصين ببطء إلى نظام اقتصادي غير نقدي بسبب النمو السريع في المدفوعات عبر الهاتف المحمول من خلال تطبيقات مثل Alipay و WeChat pay . حيث تستخدم هذه الطريقة

للدفع على نطاق واسع في الصين في المطاعم ووسائل النقل العام. من خلال هذه التطبيقات تحس الشركات على الكثير من البيانات. مثال آخر على استخدام البيانات الضخمة هو عشرات الائتمان الفردية والشركة التي يتم إنشاؤها من ذلك. وهذا يسهل على الناس التقدم بطلب للحصول على قرض ويسمح للناس بالدفع بسهولة أكبر عن طريق الأقساط على أساس وضعهم المالي.

الشكل رقم (2-7) سوق الهاتف النقال في الصين خلال الفترة 201-2023



المصدر : <https://tridenstechnology.com>

التعليق :

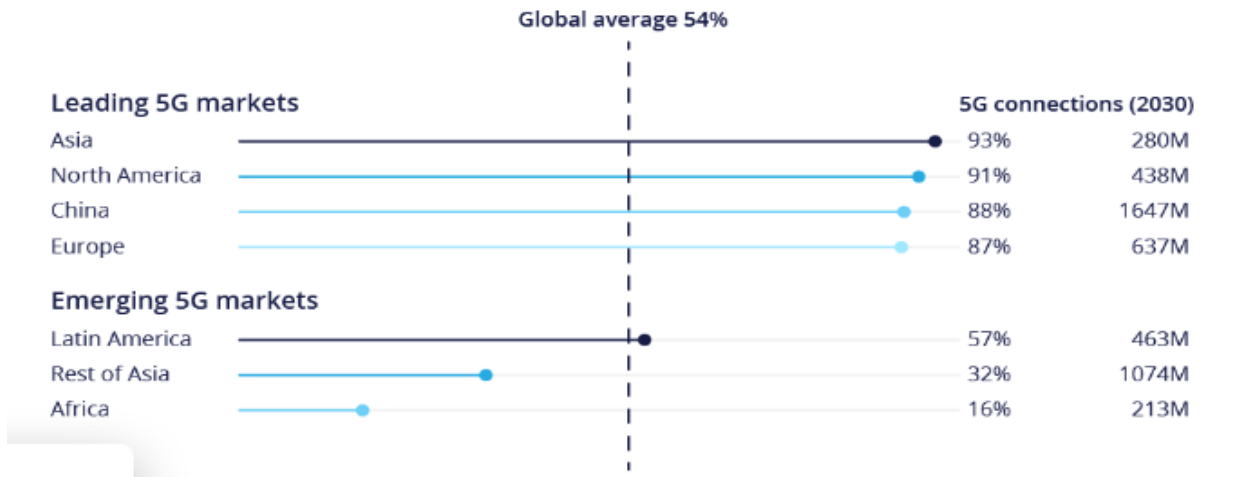
من خلال الشكل رقم 9 نلاحظ ان شركة China Mobile تملك اكبر عدد من المشتركين نحو 880 مليون في 2017 إلى قرابة 970 مليون في 2022، قبل أن ينخفض بشكل ملحوظ في 2023 إلى حوالي 800 مليون. هذا يشير إلى تشبع السوق أو فقدان بعض الحصة لصالح المنافسين. اما شركة China Unicom شهدت نموًا معتدلاً بين 2017 و 2021 (من 280 إلى 370 مليون)، ثم تراجعاً حاداً في 2022 (220 مليون)، قبل أن تعاود الارتفاع في 2023 (280 مليون).

اما شركة China Telecom: أظهرت نموًا ثابتاً ومستمرًا من حوالي 240 مليون في 2017 إلى أكثر من 420 مليون في 2023.

اما السوق بصفة عامة فنلاحظ كان سنة 2017 حوالي مليار و 400 مليون ، ليصعد سنة 2020 الى حوالي 1مليار و 500 ، فيما استمر في الصعود مع اختلاف في عدد مشتركي المؤسسات المكونة لسوق

الهاتف المحمول في الصين سنة 2023 ليبلغ حوالي 1مليار و600 مليون مشترك .و من المتوقع ان يصل عدد مشتركى الهاتف النقال في الصين الى حوالي 1مليار و647 مليون

5G Adoption in 2030



مشتركي الانترنت في الصين

كان عدد مستخدمي الإنترنت في الصين سنة 2022 حوالي 1.02 مليار مستخدم ليصل سنة 2026 إلى 1.125 مليار شخص، وأفاد التقرير بأن قطاع الإنترنت في الصين حقق "تقدماً ملحوظاً" خلال الفترة ما بين عامي 2021 و2025، مشيراً إلى التغطية الموسعة والتطبيق الأعمق والابتكار التكنولوجي المحسن.

3-البنية الرقمية في الصين :

الرؤية الرقمية: أهداف قابلة للقياس تتضمن الخطة الوطنية لنشر «الصين الرقمية» أهدافاً واضحة ومحددة كمياً. تسعى بكين إلى رفع مساهمة الصناعات الأساسية في الاقتصاد الرقمي إلى ما يزيد عن 10% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2025، وهي قفزة هائلة تعكس عزمها على التحول من "مصنع العالم" إلى "عقل العالم الرقمي" .

البيانات الضخمة تتحول الصين ببطء إلى نظام اقتصادي غير نقدي بسبب النمو السريع في المدفوعات عبر الهاتف المحمول من خلال تطبيقات مثل Alipay و WeChat pay . حيث تستخدم هذه الطريقة للدفع على نطاق واسع في الصين في المطاعم ووسائل النقل العام. من خلال هذه التطبيقات تحص الشركات على الكثير من البيانات. مثال آخر على استخدام البيانات الضخمة هو عشرات الائتمان الفردية والشركة التي يتم إنشاؤها من ذلك. وهذا يسهل على الناس التقدم بطلب للحصول على قرض ويسمح للناس بالدفع بسهولة أكبر عن طريق الأقساط على أساس وضعهم المالي.

الذكاء الاصطناعي الذكاء الاصطناعي يستخدم في عدة طرق في الصناعة المالية في الصين.

على سبيل المثال، بدأ بنك Ping An باستخدام الذكاء الاصطناعي كجزء من خدمة العملاء الخاصة بها، من خلال تطبيق تقنية معالجة اللغة تستخدم منصات التسوق عبر الإنترنت، مثل تاوباو وجيندونغ الذكاء الاصطناعي وتعدّين البيانات معا للتنبؤ بسلوك العملاء وبناء على هذه المعلومات ثم إدخال منتجات جديدة لهم. كما تستخدم منصات التجارة الإلكترونية بيانات المستهلكين بمساعدة الذكاء الاصطناعي للترويج لمنتجات للمستهلكين بناء على مشتريات سابقة.

سهولة الوصول إلى البيانات تستفيد FinTech من شركات الخدمات عبر الإنترنت وسهولة الوصول إلى البيانات في الصين. وفي الوقت الحاضر فإن الصين لديها أكبر صناعة للتجارة الإلكترونية في العالم. وتوفر البيانات التي يولدها ذلك العمود الفقري للتكنولوجيا المالية في الصين. وعلاوة على ذلك، بالمقارنة مع المستهلكين الذين ولدوا في السبعينات والثمانينات، فإن جيل الشباب أكثر استعدادا لإنفاق الأموال مقارنة بالأجيال التي سبقتهم. بدلا من توفير أكبر قدر ممكن، فإن الجيل الحالي يقرض المزيد من المال، ويمكنهم استخدام هواتفهم الذكية للقيام بذلك. وقد أدى ذلك إلى ازدهار سوق القروض الصغيرة عبر الإنترنت، وهو أحد تطبيقات Fin Tech.

قاعدة كبيرة من المستخدمين وتنوع المنتجات الصين لديها عدد كبير من المستخدمين بسبب عدد سكانها الكبير. وعلاوة على ذلك، فإن التكنولوجيا المالية في الصين لديها تطبيق واسع النطاق لتكنولوجيا الهاتف المحمول مقارنة ببعض البلدان الأخرى. حيث تستخدم التكنولوجيا المالية في جميع القطاعات المالية الرئيسية الستة في الصين: الدفع والاقتراض والتجزئة والبنوك والتأمين وإدارة الثروات والتجارة. في المقابل، تركز التكنولوجيا المالية الأمريكية على التداول عالي التردد (HFT) وبعض الأسواق الرأسمية. يركز مقدمو الخدمات في السوق الرأسمية على سلع وخدمات محددة التي تلبي احتياجات مجموعة عملاء متخصصة وسوق الدفع وسوق الرعاية الصحية هما مثالان على الأسواق الرأسمية. ومن سمات الأسواق الرأسمية الحواجز العالية أمام دخول الشركات الجديدة من خلال العمل في المزيد من القطاعات وشركات التكنولوجيا المالية في الصين لديها فرص أكثر بكثير عندما يتعلق الأمر بخلق المنتجات والوصول إلى العملاء.

تمكنت الصين من تحقيق إنجاز تقني هائل عبر بناء أوسع شبكة اتصالات للجيل الخامس. في العالم خلال السنوات الخمس الماضية. وقد امتدت تغطية هذه الشبكات المتطورة. لتشمل غالبية الأراضي الصينية وفقاً لتقرير شبكة التلفاز الصينية العالمية. وأشار التقرير إلى أن عدد أبراج ومحطات الجيل الخامس. في البلاد وصل إلى 4.71 ملايين محطة مع نهاية شهر سبتمبر الماضي. تمثل هذه الأرقام زيادة كبيرة بمقدار 445 ألف محطة مقارنة بسنة 2025. مع الإشارة إلى أن جميع هذه المحطات تنتمي للفئة فائقة السرعة.

مشاريع البنية التحتية: حوسبة الشرق والبيانات والغرب : لتحقيق هذه الأهداف، أطلقت الصين مشاريع بنية تحتية عملاقة، تهدف هذه المبادرة إلى معالجة الاختلال الجغرافي التاريخي بين الشرق الساحلي المطور والغرب الداخلي الأقل نمواً. فمن خلال إنشاء ثمانية مراكز حوسبة وطنية وعشرة عناقد بيانات كبرى في المقاطعات الغربية، تحقق الصين فائدة مزدوجة: الأولى هي تحفيز التنمية الاقتصادية في هذه المناطق،

والثانية هي الاستفادة من وفرة مصادر الطاقة المتجددة (الشمسية والريحية) والمناخ البارد، مما يقلل بشكل كبير من التكاليف التشغيلية والتأثير البيئي لمراكز البيانات. لا يقتصر أثر هذا المشروع على الداخل الصيني، بل يؤسس لبنية تحتية قادرة على خدمة مبادرة الحزام والطريق، مما يجعل الصين مركزاً عالمياً لمعالجة وتخزين البيانات.

المطلب الثاني : تأثير الصين على التكنولوجيا المالية

تطور الاقتصاد الرقمي الصيني بسرعة في السنوات العشرة الاخيرة و يحتل حالياً المرتبة الثانية في العالم، ووفقا للتعريف الشامل لمجموعة العشرين يشمل ذلك التطبيق الواسع النطاق للتقنيات الرقمية مثل الذكاء الاصطناعي و تكنولوجيا البلوكتشين و الحوسبة السحابية و البيانات الضخمة ، وهو ما من شئته بناء نظام اقتصادي جديد قائم على المعلومات وتحسين كفاءة المعاملات ، لكنه ايضا يكون مصدرا لمخاطر جديدة على النشاط الاقتصادي الصيني.

كان للصين أهمية بالغة في تطوير صيغ مالية جديدة ساهمت في تنمية عالية الجودة لاقتصادها.

تم إطلاق ALIPAY في سنة 2004 بحيث يرى الكثير أنها بداية لتكنولوجيا مالية جديدة .

بدأ الاقتراض عبر الانترنت P2P سنة 2007 ، وظهرت الأموال عبر الانترنت سنة 2013.

منذ عام 2013 ظهرت العديد من التنسيقات المالية الجديدة القائمة على التكنولوجيا المالية في التطور السريع مثل الدفع الرقمي والتأمين عبر الانترنت و صندوق الاموال عبر الانترنت و كذا العملة الرقمية، وبحسب تقرير للصندوق النقد الدولي استحوذت شركات التكنولوجيا المالية الصينية على أكثر من 70% من اجمالي النقاط العالمية سنة 2016.

هذا الاهتمام بالتكنولوجيا المالية وتطويرها في الصين توج بأن أصبحت على رأس قائمة الدول في هذا المجال لعدة سنوات.

تصدر الصين الدول النشطة في استخدام التكنولوجيا المالية راجع لعدة عوامل لعل أهمها :

1- دعم البنى القاعدية التكنولوجية ، من خلال مد شبكات الألياف البصرية و شبكات الجيل الرابع الى جميع قرى الصين تقريبا.

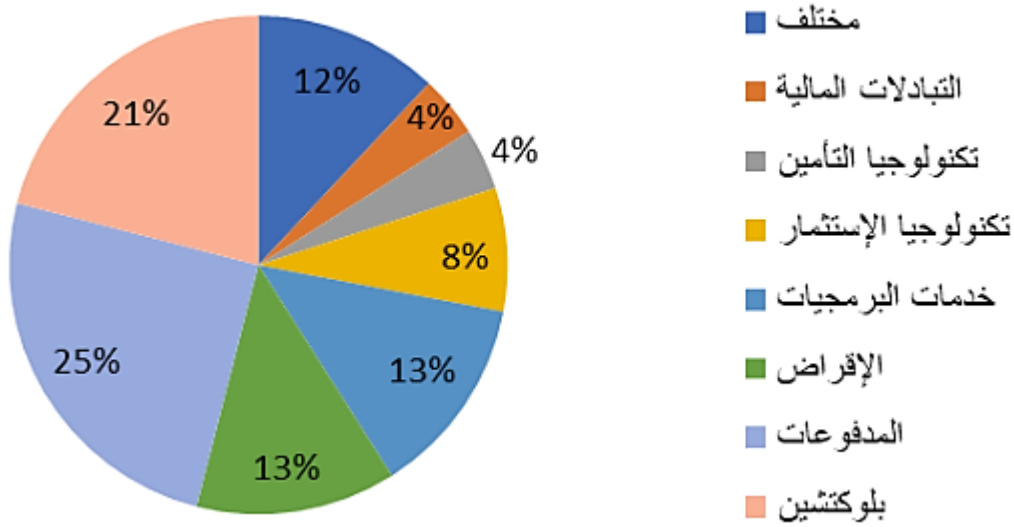
2- إدارة المخاطر في القطاع المالي لضمان استقرار السوق والعمل على توفير الطار عمل لحماية المستهلكين والتأكد من أن السوق يظل في حالة منافسة، وهو أمر بالغ الأهمية للتحويل الرقمي في الصين.

3- بناء علاقة قوية بين القطاعين العام والخاص الأمر الذي من شأنه أن يعزز فرص ظهور الشركات الناشئة في القطاع المالي التي لها دور فعال في ترقية القطاع.

4- تنمية الشعور بالتفاؤل بين رواد الأعمال الشباب في الصين الذين يقومون باعمل كبيرة في المناطق النائية.

5- تدعيم البحث العلمي في مجال التكنولوجيا المالية و الذي تظهره عدد الأوراق العلمية المنشورة سنويا، والذي تحتل فيه الصين مراتب متقدمة.

شكل رقم (2-8) منتجات التكنولوجيا المالية الصينية



المصدر : عبد الرحيم مزهودي و رحيمة بوصبيح صالح : واقع شركات التكنولوجيا المالية في الصين بالنظر لحالة شركة مجموعة النمل ، مجلة ابحاث اقتصادية وإدارية ، المجلد 18 ، العدد 01 ، جامعة الوادي ، الجزائر ، 2024 ص 190 .

التعليق :

من الشكل أعلاه يتضح أن قطاع المدفوعات بنسبة 25% يسيطر على مزيج التكنولوجيا المالية في الصين، بحيث تعد ALIPAY و WECHATPAY فاعلين رئيسيين في قطاع التكنولوجيا المالية الصيني و التي بدأت كمقدمي دفع عبر الهاتف المحمول بحيث تنتمي ALIPAY الى مجموعة النمل (ANT GROUP) التي هي فرع من فروع شركة علي بابا، أما TENCENT تنتمي إلى WECHATPAY

في سنة 2018 عالجت ALIPAY و WECHATPAY مليار معاملة يوميا، وهو ما مكن الشركتين من تقييم الجدارة الائتمانية للمستهلكين استنادا الى بيانات المعاملات، وعليه بدأت WECHATPAY و ALIPAY في اقراض المستهلكين بناءا على هذه المعلومات و الانتقال الى Yingying, Rohlf, & Rajasekera 2020. دون اهمال الاعمال التجارية الصغيرة B2B

و في المقام الثاني ضمن مزيج التكنولوجيا المالية في الصين تاتي تقنية البلوكتشين بنسبة 21% بحيث شهدت التقنية تغييرا سياسيا و مؤسسيا من سنة 2013 الى 2021 في ظل البيئة الاقتصادية التي صممتها الحكومة الصينية كاداة فريدة لتوجيه تطوير التمويل الرقمي و الاندماج مع التكنولوجيا المالية التي تدعم البلوكتشين و ربطها بالاصول المالية مثل

حقوق الملكية و السندات و ايصالات المستودعات وما الى ذلك بدفتر الاستاذ بلوكتشين لتصبح اصولا رقمية على السلسلة و التي يمكن تخزينها ونقلها

هاذين العنصرين هما اهم مكونات مزيج التكنولوجيا المالية في الصين ثم تاتي العناصر الأخرى بدرجة أقل اهمية وبنسب متفاوتة كالاقراض و خدمات البرمجيات و ما الى ذلك.

المطلب الثالث : تعزيز الاندماج في التجارة الدولية بالصين من خلال التكنولوجيا المالية

تسهل مختلف عمليات التجارة الدولية: تعتمد الصين على منصات الدفع الرقمية مثل Alipay و WeChat Pay لتسهيل عمليات الدفع الدولي، حيث تُمكن هذه المنصات الشركات والمستهلكين من إجراء معاملات مالية سريعة وآمنة دون الحاجة إلى الوساطة البنكية التقليدية، مما يقلل من تكاليف التحويل وزمن التنفيذ. تعزيز الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تساهم التكنولوجيا المالية في إدماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التجارة الدولية من خلال توفير خدمات تمويل رقمية مثل الإقراض عبر الإنترنت وتحليل البيانات الائتمانية، مما يسمح لهذه المؤسسات بالوصول إلى الأسواق العالمية بسهولة أكبر.

استخدام العملة الرقمية (اليوان الرقمي) : تعد الصين واحدة من أكبر أسواق العملات الرقمية في العالم ومنذ سنة 2019 عرف البيتكوين تراجع في الصين بعد أن أصدر مصرف الشعب الصيني بيان ورد فيه ان العملات الافتراضية والمعاملات المالية والاقتصادية المتعلقة بها، غير قانونية " وأضاف أنها " تهدد بشدة مدخرات المواطنين"، وهذه الخطوة هي الأحدث في الحملة التي شنتها الصين على العملات الرقمية والتي تراها بकिन أنها وسيلة لغسيل الأموال في أسوء الاحتمالات، وفي عام 2019 استهلكت الصين 75% من الطاقة حول العالم كله وقد تراجعت الى % 46 و بعد تعدين البيتكوين أكثر الأنشطة استهلاكاً للطاقة العملات الرقمية الصين تحضر التداول بالبيتكوين وأخواتها، (2021).

343 اليوان الرقمي الصيني: بدأ البنك المركزي الصيني بنك الشعب الصيني (PBoC - China of Bank s'People ، منذ عام 2014 في دراسة حول إطلاق عملة رقمية من خلال عمليات البحث والاختبار التي دامت خمس سنوات، والتي أفضت الى إطلاق اليوان الرقمي بنهاية عام 2022.

اليوان الرقمي هو عملة مدعومة بالأصول التي يتم ايداعها بواسطة البنوك التجارية في البنك المركزي الصيني، وهي مصممة خصيصاً لمدفوعات التجزئة والتداول بين الأفراد بهدف دعم نظام الدفع الرقمي، بما يعزز انتشار اليوان الصيني في التعاملات المالية الالكترونية الدولية، مما يجعل الصين تلعب دوراً ريادياً غير مسبوق في سباق العملات الرقمية للبنوك المركزية (صالح ، 2021).

ان النجاح الذي حققته الصين في مجال التحول الاقتصادي الرقمي كان نتيجة السياسات التي انتهجتها السلطات الصينية، فقد وفرت السياسات الحكومية بيئة داعمة للاقتصاد الرقمي بعدة طرق ولعب الاستثمار في البنية التحتية الرقمية دوراً مهماً في تسهيل ازدهار الصناعات الرقمية، مما يعكس تحسن البيئة التحتية الرقمية بشكل كبير على مستوى السنوات الماضية حتى أنها أصبحت تضاهي الاقتصاديات المتقدمة كما أن الحكومة الصينية اعتمدت سياسة تحفيزية لمخابر التطوير والابتكار، هذه الجهود ساهمت في ازدهار الصناعات الرقمية الجديدة وسهلت التطور الرقمي السريع للصين مقعاش و مباركى ، 2021، صفحة (385).

أصدرت الصين تطبيق اليوان الرقمي الجديد لنظامي iOS و Android في متاجر التطبيقات المحلية التطبيق متاح الآن للمستخدمين في 23 مدينة في جميع أنحاء الصين، وسيتمكن التطبيق ملايين المستخدمين من استخدام CNY- من خلال التسجيل من خلال مجموعة من البنوك التجارية، بالإضافة إلى ذلك أعلنت WeChat المملوكة لشركة Tencent أنها ستبدأ في طرح CNY- كخيار دفع على نظامها الأساسي، مما يزيد من تقديم العملة الرقمية إلى أكثر من 1.2 مليار مستخدم وهي توضح من خلالها ماهية e-CNY، وكيفية استخدام تطبيق اليوان الرقمي، وإمكانية انتشار العملة الرقمية على نطاق واسع .

تطوير منصات التجارة الإلكترونية العابرة للحدود ساهمت شركات مثل Alibaba Group في إنشاء منصات تجارة إلكترونية عالمية) مثل AliExpress ، مدعومة بحلول FinTech ، مما سهل على الشركات الصينية الوصول إلى الأسواق الدولية وربط الموردين بالمستهلكين عالميًا.

استخدام الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة : تعتمد الصين على تقنيات الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة في تحليل المخاطر التجارية، وتحسين قرارات التمويل، ومكافحة الاحتيال، مما يعزز الثقة في المعاملات الدولية.

خلاصة الفصل

تناولنا في هذا الفصل دراسة مجموعة من التجارب الدولية الرائدة في مجال توظيف التكنولوجيا المالية، وذلك من خلال تحليل نماذج مختارة تمثل مستويات مختلفة من التطور الرقمي والاقتصادي، وهي: تجربة كينيا باعتبارها نموذجاً إفريقيا رائداً في الدفع عبر الهاتف المحمول، وتجربة دولة الإمارات العربية المتحدة كنموذج عربي متقدم في التحول الرقمي والابتكار المالي، إضافة إلى تجربة الصين باعتبارها من أكبر الأسواق العالمية في مجال التكنولوجيا المالية وأكثرها تأثيراً في الاقتصاد الرقمي العالمي.

حيث قمنا بدراسة العديد من المؤشرات الخاصة بكل تجربة كتوضيح السياسات والاستراتيجيات المعتمدة، وتحليل البنية التحتية الرقمية، واستعراض أهم التطبيقات والمنصات المالية، وصولاً إلى استخلاص الدروس والاستنتاجات التي يمكن الاستفادة منها في دعم وتطوير الأنظمة المالية، وتوصلنا إلى أن للتكنولوجيا المالية دور محوري في دعم الاندماج في التجارة الدولية، من خلال تسهيل عمليات الدفع عبر الحدود، وتطوير منصات التمويل الرقمي، ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوصول إلى الأسواق العالمية، وهو ما جعل العديد من الدول تتبنى استراتيجيات وطنية لتعزيز هذا القطاع الحيوي.

الخاتمة

شهد العالم خلال العقود الأخيرة تحولات عميقة بفعل الثورة الرقمية، حيث أصبحت التكنولوجيا المالية من أبرز الابتكارات التي غيرت طبيعة الخدمات المالية والتجارية، وأسهمت في إعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية، قمنا في دراستنا للموضوع بإبراز دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الاندماج في التجارة الدولية من خلال دراسة تجارب دولية رائدة، تمثلت في كل من كينيا، والإمارات العربية المتحدة، والصين، باعتبارها نماذج متنوعة تعكس اختلاف البيئات الاقتصادية والتنظيمية ومستويات التطور الرقمي.

ومن خلال التحليل النظري والتطبيقي لهذه التجارب، تبين أن نجاح التكنولوجيا المالية لا يرتبط فقط بتوفر التقنيات الحديثة، وإنما يعتمد كذلك على وجود بنية تحتية رقمية قوية، وإطار تنظيمي مرن، واستراتيجيات حكومية داعمة للابتكار الرقمي ورغم هذه المزايا، فإن التكنولوجيا المالية ما تزال تواجه العديد من التحديات، من أبرزها المخاطر السيبرانية، وضعف التشريعات في بعض الدول، والتفاوت في البنية التحتية الرقمية، إضافة إلى مشكلات الأمن المعلوماتي وحماية البيانات.

نتائج الدراسة

توصلت من خلال الدراسة النظرية و التطبيقية إلى مجموعة من النتائج أهمها:

1. تساهم التكنولوجيا المالية بشكل كبير في تعزيز الاندماج في التجارة الدولية من خلال تسهيل المعاملات المالية والتجارية العابرة للحدود .
2. يعد توفر البنية التحتية الرقمية المتطورة عاملاً أساسياً في نجاح تطبيقات التكنولوجيا المالية .
3. تساعد التكنولوجيا المالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الوصول إلى التمويل والأسواق الدولية بسهولة أكبر .
4. تسهم المدفوعات الرقمية والمحافظ الإلكترونية في تقليل تكلفة وزمن التحويلات المالية الدولية .
5. يساهم الإطار التنظيمي المرن في تشجيع نمو شركات التكنولوجيا المالية وجذب الاستثمارات الأجنبية .
6. التجربة الكينية، شكل تطبيق M-Pesa نقطة تحول حقيقية في النظام المالي، حيث ساهم في نشر الخدمات المالية الرقمية داخل المدن والمناطق الريفية، وعزز الشمول المالي لفئات واسعة كانت مستبعدة من النظام البنكي التقليدي، كما سهل عمليات الدفع والتحويل المالي، وساهم في دعم الأنشطة التجارية وربط الاقتصاد الكيني بالتجارة الإقليمية والدولية.
7. تجربة الإمارات العربية المتحدة، فقد أبرزت كيف يمكن للدولة أن تتحول إلى مركز مالي وتكنولوجي عالمي بفضل الاستثمار في البنية الرقمية، وتبني استراتيجيات حكومية متقدمة، وتشجيع الابتكار في

مجالات الذكاء الاصطناعي والبلوك تشين والخدمات المالية الرقمية، مما ساعد على تعزيز تنافسية الاقتصاد الإماراتي وتوسيع اندماجه في الاقتصاد العالمي.

8. التجربة الصينية نموذجاً متقدماً في توظيف التكنولوجيا المالية ضمن استراتيجية اقتصادية رقمية شاملة، حيث ساهمت منصات الدفع الرقمي، والعملات الرقمية، والتجارة الإلكترونية، والذكاء الاصطناعي في تسهيل المعاملات الدولية وانتشار استخدام التكنولوجيا المالية .

انطلاقاً من النتائج السابقة نقدم التوصيات التالية :

1. ضرورة تطوير البنية التحتية الرقمية وشبكات الاتصالات بما يضمن انتشار الخدمات المالية الرقمية .
2. تعزيز التشريعات والقوانين المنظمة للتكنولوجيا المالية بما يحقق التوازن بين الابتكار والحماية القانونية .
3. تشجيع الاستثمار في الشركات الناشئة المتخصصة في التكنولوجيا المالية .
4. تشجيع التعاون بين البنوك التقليدية وشركات التكنولوجيا المالية لتطوير خدمات مالية مبتكرة .
5. الاستثمار في تكوين الموارد البشرية المتخصصة في التكنولوجيا المالية والتحول الرقمي .
6. الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة مثل كينيا والإمارات والصين في تطوير الأنظمة المالية الرقمية .
7. دعم البحث العلمي والابتكار في مجالات الذكاء الاصطناعي والبلوك تشين والعملات الرقمية .

آفاق الدراسة

يمكن أن تفتح هذه الدراسة المجال أمام دراسات مستقبلية متعددة، من أهمها:

- دراسة أثر التكنولوجيا المالية على تنافسية الصادرات في الدول النامية .
- تحليل دور العملات الرقمية للبنوك المركزية في التجارة الدولية .
- دراسة تأثير الذكاء الاصطناعي على تطوير الخدمات المالية الرقمية .
- دراسة واقع التكنولوجيا المالية في الجزائر وإمكانية الاستفادة من التجارب الدولية .

قائمة المراجع

قائمة المراجع

- امال خيرى : (2018) . دور منظمة التعاون الإسلامي في تعزيز التجارة البينية لدول افريقيا جنوب الصحراء . انجليترا :المركز الديمقراطي العربي برلين.
- بن احمد الحاج .(2017) . قانون التجارة الدولية . مصر :مركز الكتاب الاكاديمي للنشر والتوزيع القاهرة.
- بوشرى عبد الغني ومنصوري حاج موسى .(2015) . التكامل الاقتصادي واستراتيجية الاستثمار الاجنبي المباشر . مجلة التكامل الاقتصادي. 34, 03(01) ,
- بوضياف سامية .(2015) . سياسة تحرير التجارة الخارجية واثرها على التنافسية الدولية .مجلة الادارة و التنمية للبحوث وللدراسات. 201, 04(01) ,
- جامعة سطيف . (06 03 2025) . 2الاندماج الدولي Récupéré sur :
<https://cte.univ-setif2.dz>
- جواني صونيا مريم عدلية : .(2021) . دور التكنولوجيا المالية تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي - تجربة البحرين .مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة. 278, 04(02) ,
- حرفوش سعيدة .(2019) . التكنولوجيا المالية صناعة واعدة في الوطن العربي .مجلة آفاق علمية , 11(03) , 727.
- حمدي زينب و اوقاسم زهراء : .(2019) . مفاهيم أساسية حول التكنولوجيا المالية .مجلة المجتهد للدراسات القانونية و الاقتصادية ، 401-402, 08(01) ,
- سعد غالب ياسين : .(2007) . الإدارة الدولية . الاردن : دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان.
- سعيد نيس .(2022) . التكنولوجيا المالية فرصة لتطوير الخدمات المالية .مجلة التكنولوجيا الاقتصادية , 07(02), 229.
- سعيدة حرفوش : .(2009) . التكنولوجيا المالية صناعة واعدة في الوطن العربي .مجلة افاق علمية , 11(03), 730.

- سمير الوادي و اخرون : (2025). مقدمة في التجارة الدولية .الاردن : دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع عمان.
- شرفاوي س. (2023-2024). محاضرات في مقياس استراتيجيات اختراق الاسواق الدولية .تخصص مالية وتجارة دولية ,كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير .الجزائر :جامعة غرداية .
- شعيب مقلاتي و بوبغل الزواوي .(2021-2020) .اثر التكنولوجيا المالية على أداء البنوك .تخصص إدارة مالية ,كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير .الجزائر :جامعة ميلة .
- عبد الكريم احمد قندور .(2019) .التقنيات المالية و تطبيقاتها و الصناعات المالية الإسلامية .الامارات العربية المتحدة :صندوق النقد العربي ، أبو ظبي.
- عبد المجيد قدي .(2006) .المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية .الجزائر :الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية بن عكنون.
- علي ابراهيم الخضر : .(2008) .ادارة الاعمال الدولية .سوريا :مؤسسة رسلان للنشر و التوزيع و الطباعة دمشق.
- عمر قيرة .(2016-2017) .الهندسة المالية و إدارة مخاطر تمبيع راس المال في المؤسسة الاقتصادية . العلوم الاقتصادية ,كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير .جامعة سطيف .
- فيلاي طارق و قادري علاء الدين : .(2022) .تطور تكنولوجيا المالية و مساهمتها في تعزيز درجة الشمول المالية .مجلة بحوث الاقتصاد و المناجمت. 354 , 04(01) ,
- قطاعات التكنولوجيا المالية .(2026, 04 12) .تمكين Récupéré sur <https://www.tamkeen.bh/>
- كيحول فريحة و بلقندوز مهيرة : .(2023-2024) .دور التكنولوجيا المالية في تمكين الدول النامية على الاندماج في التجارة العالمية .العلوم التجارية ,كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير .الجزائر :جامعة لمسيلة.
- محمد زياد النجدوي و اخرون .(2024) .التكنولوجيا المالية في المصارف الاسلامية وتطبيقاتها .الاردن : دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع عمان.

قائمة المراجع

محوز يوسف و محوز بسير .(2021-2022) .دور التكنولوجيا المالية في تحسين أداء البنوك التجارية بين bnaتيارات .علوم التسيير ,كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير .الجزائر :جامعة تيارت.

نوال عبد الكريم الاشهب .(2015) .التجارة الدولية .الاردن :دار امجد للنشر و التوزيع عمان.

وهيبة عبد الرحيم .(2018) .توجيهات التكنولوجيا المالية على ضوء تجارب شركات ناجحة .مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية.(03)08 ,